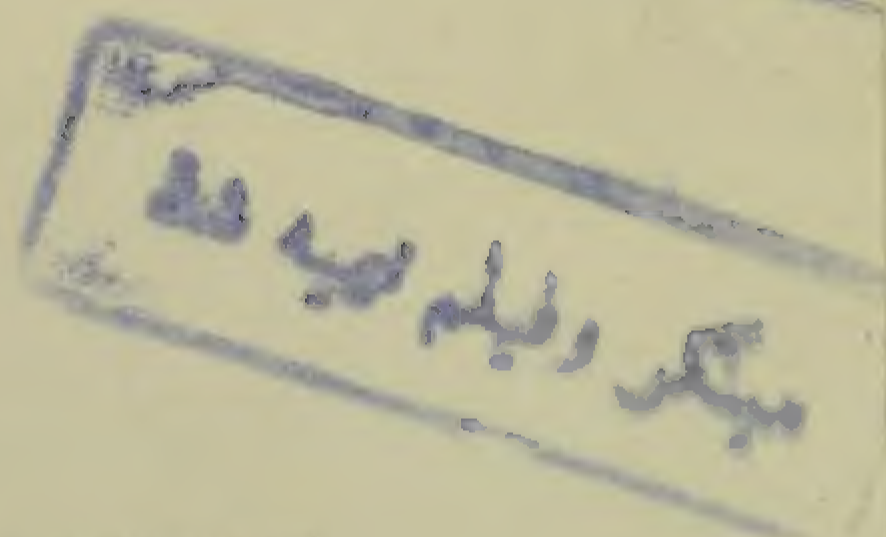




کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب شرح هدایة الحکمة (ناقص الآخر)

مؤلف متن اثیرالدین مفضل بن عمر ابهری محشی

شارح قاضی میرحسین بن مترجم معین الدین میبدی

تاریخ تحریر نوع خط نسخ تعداد سطر ۱۷

جزء کتب حکمت زبان عربی عدد اوراق ۲۲۳ ۱۹۹+۳

طول ۱۹/۵ عرض ۱۲/۲ شماره عمومی ۲۲۰۱۸

وقفی تنا که رضوی بوسیله ۹ آقا الهی تاریخ وقف / خریداری

خریداری

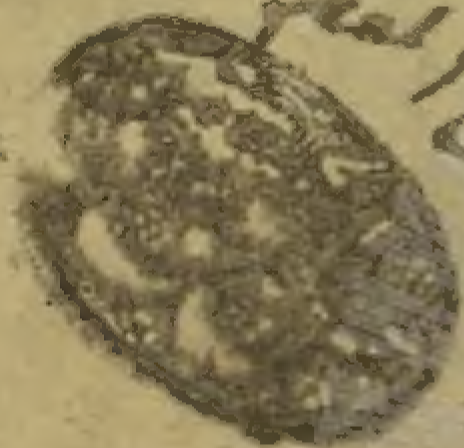
ملاحظات مذیل است به

[illegible]

تاریخ بیت [illegible] ۱۳۰۲



[illegible] ۱۲۸۱



نوبت اقای بن حجة کتب را [illegible] شد

فقیر [illegible] قبول داخل کرده.

الاحقر [illegible]

۱۷/۱۱/۱۳۲۴

ملكت زمام المجد فانجد طائع   وحزت رهان السبق فانحط طامح

الصورة النوعية من الطبائع بعضها ...
فمن باعتبار كونها مبادي للحركات والسكونات
طبائع وباعتبار كونها مقدمات للهيولى
صور وباعتبار كونها مبادي للتعريفات
في غيرها قوى

گلستان دوش در خشت لباسی خفته بود
یک نسیم از کوی جانان خواست جزم بر شگفت

قال رسول الله صلى الله عليه وآله
من اعتمد على ماله قل ومن اعتمد على رأيه زل
ومن اعتمد على قومه ذل ومن اعتمد على ...
ضل ومن اعتمد على الله ...

الدليل على ابطال الجزء
تلاقت اجزاء قطره تساوي احد الضلعين وانها ثبت
بانبساط الجوهر تساوي الضلعين وهو محال لبطلان الجزء
والا لزم الالتئام

جوهر وكيف وكم واين ومتى
وضع واضافه وملك وفعل وانفعال

ملکت زمام المجد فانجد طائع وحزت رهان السبق فانحط طامح

الصورة النوعية من الطبائع لعينها فهي باعتبار كونها مبادئ للحركات والسكونات طبائع وباعتبار كونها مقومات للهيولى صور وباعتبار كونها مبادئ للتغيرات في غيرها قوى

گلستان دوش در خوشتر لباسی خفته بود
یکی نسیم از کوی جانان خواست خرم بر شکفت

قال رسول الله صلى الله عليه وآله
من اعتمد على ماله قل ومن اعتمد على رأيه زل
ومن اعتمد على قومه ذل ومن اعتمد على سلطانه
... ومن اعتمد على الله ...

الدليل على ابطال الجزء المربع المركب من ستة عشر جزءا ان
تلاقت افراد قطره تساوي احد الضلعين وان لم تلاقت
بان يقع الجوهر تساوي الصلعين وهو محال لتحقق الجاد
والاقل لزم الانقسام كه علامه رد اعدا جو لم

جوهر و کیف و کم و این و متی
وضع و اضافه و ملک و فعل و انفعال

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الهداية امر من لدنه وكل شئ يعود اليه له الحمد ما انعم علينا
سوابق النعم ولواحقها والهم الينا حقايق الحكم ودقايقها والصلوة
على جميع الانبياء والاولياء خصوصا على نبينا محمد ذي جهات العدالة
وخاتم فص الرسالة وعلى آله الواصلين واصحابه الكاملين و
بعد يقول المعتصم بلطف الابدى حسين بن معين الدين
الميبدى اصلح الله حالهما ونور بالهما لما رايت كمال عين الاعيان
وهو نوع الانسان بالارتقاء الى اعلام الفطنة والاهتداء الى
اقسام الحكمة اذ بها يصير الناظر فى حقايق الاشياء بصيرا ومن
ومن يؤت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا شمرت عن ساق الجد
لتحصيلها باحثا عن اجمالها وتفصيلها اخذا لها عن جمع كثير من العلماء
وجم غفير من الحكماء ابد الله جلالهم وخلد ظلالهم و رسمت في
ايام التحصيل على اكثر كتبها ارقاما كثيرة تعد للناظرين فيه بصيرة
ومنه الهداية للمحقق الكامل والمدقق الفاضل اثير الدين مفضل بن
بن عمر الابهرى قدس سره فالتمس منى بعض المترددين الى المشتغلين

الالهام القاء الشئ فى القلب بلا استفاضة اى بلا كسب

العدالة هى التوسط بين الافراط والتفريط

المراد بها العلم من قبيل لجين الماء اى العلم الذى كالجلد فى العظم

جم بشديد ميم بسيار كثير

بقرائته لدى ان اجعل لها من الاتمام المتعلقة لها شرحا وابين ما يليق
بكل مبحث منها تعديلا وجرحا وقد كنت معتذرا بتراكم العوايق و
افواج همومها وتلاطم العلايق وامواج غمومها فكرروا الالتماس
وزادوا فى الاقتباس فرقمته على ما وافق مسئولهم وطابق مامولهم

والمرجو من الطالبين بطريق الرشاد الشادين لحيق السداد ان
ينظروا فيه بعين العناية والوداد ويعرضوا عن التعرض والاعتراض
بالجدل والعناد وما ابرئ نفسى ان الانسان يساوق السهو و
النسيان على انه لا يسع المجال لتحقق الصواب فى كل باب وهذا
اول ما صنفته فى عنوان الشباب ومنه الاستعانة لفتح ابواب
الهداية وعليه التوكل فى البداية والنهاية اعلم ان الحكمة علم
باحوال اعيان الموجودات على ما هى عليه فى نفس الامر بقدر
الطاقة البشرية وتلك الاعيان اما الافعال والاعمال التى

التراكم بريكديكر نشستن

التلاطم بيكديكر طبانچه زدن

الاعيان

التي وجودها بقدرتنا واختيارنا اولا فالعلم باحوال الاول من حيث
يؤدي الى صلاح المعاش والمعاد يسمى حكمة عملية والعلم باحوال
الثاني يسمى حكمة نظرية وكل منهما ثلثة اقسام اما العملية فلانها اما
علم بمصالح شخص بانفراده ليتحلى بالفضايل ويتخلى عن الرذايل ويسمى
تهذيب الاخلاق واما علم بمصالح جماعة متشاركة في المنزل كالوالد
والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل واما علم بمصالح
جماعة متشاركة في المدينة ويسمى السياسة المدنية واما النظرية
فلانها اما علم باحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل
الى المادة كالاله وهو العلم الاعلى ويسمى بالالهي والفلسفة
الاولى والعلم الكلي وما بعد الطبيعة وقد يطلق عليه ما قبل
الطبيعة ايضا لكنه نادر جدا واما علم باحوال ما يفتقر اليها
في الوجود الخارجي دون التعقل كالكرة وهو العلم الاوسط و
يسمى بالرياضي والتعليمي واما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود
الخارجي والتعقل كالانسان وهو العلم الادنى ويسمى بالطبيعي
وجعل بعضهم ما لا يفتقر الى المادة اصلا قسمين ما لا يقارنها
مطلقا كالاله والعقول وما يقارنها لكن لا على وجه الافتقار
كالوحدة والكثرة وساير الامور العامة فسمى العلم باحوال الاول

الهيا والعلم باحوال الثانی علما کليا وفلسفة اولی واختلفوا فی ان
المنطق من الحکمة ام لا فمن فسرها بخروج النفس الی کمالها الممکن
فی جانبی العلم والعمل جعله منها بل جعل العمل ایضا منها وکذا من ترک
الاعیان فی تعریفها جعله من اقسام الحکمة النظرية اذ لا يبحث فيه
الا عن المعقولات الثانية التی ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا
واما من فسرها بما ذکرناه وهو المشهور بينهم لم يعده منها الا ان
موضوعه وهو المعقولات الثانية ليس من اعیان الموجودات
الماخوذة فی تعريفها وقد يقال فعلی هذا لا يکون العلم باحوال
الامور العامة منها لانها غير موجودة فی الخارج علی ما بينه المحققون
واجيب بان الامور العامة هناک ليست موضوعات بل
محمولات تثبت للاعيان فان قولنا الوجود زايد فی الممکن فی
قوة قولنا الممکن موجود بوجود زايد والمص رتب کتابه علی ثلثة
اقسام الاول فی المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم والثانی فی الطبيعی
والثالث فی الهی بالمعنی الاعم وله شدة احتياج الی الطبيعی فلهذا اخره
عنه قيل اعرض عن الحکمة الرياضية لابتنائها فی الاکثر علی الامور
الموهومة کالدوائر الموهومة المبحوث عنها فی الهيئة وعن اقسام
الحکمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر

عنها على اكمل وجه واتم تفصيل وفيه بحث لانه ان اراد بالامور الموهومة
ما لا يكون موجودا فى نفس الامر ويخترعه الوهم فلا نم ابتناء الرياضى
عليها اذ لا شك ان الكرة اذا تحركت على مركزها فلا بد ان يفرض
فيها نقطتان لا حركة لهما اصلا وهما القطبان وان يفرض
بينهما قطعا دايرة عظيمة فى حاق الوسط بينهما ويكون الحركة
عليها سريعة وهى المنطقة وان يفرض عن جنبتيها دواير صغار
موازية لها يكون الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها بطوءا متفاوتا
جدا فما هو اقرب الى القطب يكون ابطاء مما هو اقرب الى المنطقة
فهذه وامثالها وان لم يكن موجودة فى الخارج لكنها امور موهومة
متخيلة تخيلا صحيحا مطابقا لما فى نفس الامر كما يشهد به الفطرة
السليمة وليست مما يخترعه الوهم كانياب الاغوال وان اراد
بها ما لا يكون موجودا فى الخارج وان كان موجودا فى نفس الامر
فلا نم ان الابتناء عليها يصلح علة للاعراض كيف وينضبط
بها احوال الحركات من السرعة والبطوء والجهة على الوجه
المحسوس والمرصود بالآلات وينكشف بها احكام الافلاك
والارض وما فيهما من دقايق الحكمة وعجايب الفطرة بحيث
تحير الواقف عليها فى عظمة مبدعها قائلا ربنا ما خلقت

هذا

٥

هذا باطلا فمعنى كون الشئ موجودا فى نفس الامر انه موجود
فى نفسه فالامر هو الشئ ومحصله ان وجوده ليس متعلقا بفرض
فارض واعتبار معتبر مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود
النهار متحققة فى حد ذاتها سواء وجد فارض اولم يوجد اصلا و
سواء فرضها اولم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا
فكل موجود فى الخارج موجود فى نفس الامر بلا عكس كلى ومن الذهن
من وجه لامكان ملاحظة الكواذب كزوجية الخمسة فتكون موجودة
فى الذهن لا فى نفس الامر ومثلها يسمى ذهنيا فرضيا وزوجية الاربعة
موجودة فيهما ومثلها يسمى ذهنيا حقيقيا ولما انجر عنان كب
البيان على القسم الاول لما كان مشهورا وصار كان لم يكن شيئا
مذكورا فاقتصرت على شرح القسمين الاخيرين معرضا فى اكثر
المباحث عما يرد على الشارحين ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق
وانت خير الفاتحين القسم الثانى فى الطبيعيات قيل اى فى
مباحث الاجسام الطبيعية اقول الاولى ان يفسر بمباحث الحكمة
الطبيعية ولعلك تقول مباحث الاجسام الطبيعية هى بعينها
مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعى موضوعها فالمآل
واحد فما وجه اولوية ما ذكرت فاقول لا نسلم ان المآل واحد فان

ليس كل موجود فى نفس الامر موجود فى الخارج لان الكلية بالنسبة الى الانسان موجود فى نفس الامر لا فى الخارج

مادة الافتراق لوجود نفس الامر كنه الواجب فانه موجود فى نفس الامر لا فى الذهن فان كنه ذاته تعالى لا يحصل فى ذهن واحد ٢٥

الكلام على وجه لا يرد على ما اورد اى فى اكثر المباحث على الشارحين والمراد انه لا اورد على الشارحين ما يرد عليهم

مباحث

موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي من حيث يستعد للحركة والسكون لا مطلقا فليست مباحث الاجسام الطبيعية مطلقا من مباحث الحكمة الطبيعية بل من الحيثية المذكورة ولا دلالة للفظ الطبيعيات على تلك الحيثية وان سلمناه فلا شك ان مقصود المص بيان ان القسم الثاني في الحكمة الطبيعية واذا امكن حمل كلامه على مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله على ما يؤول اليه وايضا لما يجب حمل الالهيات فيما ياتي من قوله القسم الثالث في الالهيات على مباحث الحكمة الالهية قطعا فجعل الطبيعيات التي هي نظيرها على ما ذكرناه اولى ليطابق النظيران وذكروا ان الجسم الطبيعي جوهر قابل للانقسام في الجهات الثلث

اقول فيه نظر لانهم ان ارادوا القابل بالذات للانقسام فلا يصدق هذا التعريف على شيء لان القابل بالذات للانقسام في الجهات الثلث منحصر في الجسم التعليمي اي الكم القائم بالجسم الطبيعي الساري فيه في الجهات الثلث وقد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل في الجملة لصدق التعريف على كل من الهيولى والصورة ايضا وهو مرتب على ثلثة فنون لان الاجسام منحصرة في الفلكيات والعنصريات والبحث اما عن احوال

واعلم ان اهل العلم اختلفوا في تحقيق ذات الجسم على مذاهب انحصرت في ستة لان الجسم اما ان يكون ذا مفاصيل اولا والاول اما ان يكون مؤلفا من اجزاء لا تتجزى اولا والاول اما من اجزاء متناهية اولا والثاني وهو ما لا يكون ذا مفاصل بالفعل اما ان يكون انقساماته الممكنة متناهية اولا من غير تركيب حكمي بل ... الاول من المذاهب الستة مذهب الجمهور من المتكلمين وبعض الحكماء من المتقدمين والثاني مذهب النظام من المعتزلة والثالث مذهب [illegible] ذهب انها اجسام صغار لا تقبل القسمة لصغرها والرابع مذهب قوم من الاقدمين الذين زعموا ان الجسم مركب من السطوح والسطوح مركب من الخطوط والخطوط من النقط وهم اصحاب ... والخامس منسوب الى افلاطون ومن تبعه ... والسادس مذهب الحكماء

عامة لهما وخاصة باحديهما الفن الاول فيما يعم الاجسام اى
الطبيعية وهى المتبادرة عند الاطلاق الى الفهم واكثرهم على ان اطلاق
الجسم على الطبيعى والتعليمى بالاشتراك اللفظى وقد يقال ان الجسم
هو القابل للابعاد الثلثه فان كان جوهرا فطبيعى وان كان عرضا
فتعليمى وهو مشتمل على عشرة فصول فصل فى ابطال الجزء الذى
لا يتجزى ويقال له الجوهر الفرد ايضا وهو جوهر ذو وضع لا يقبل
القسمة قطعا لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا والقسمة
الوهمية ما هو بحسب التوهم جزئيا والقسمة الفرضية ما هو بحسب
فرض العقل كليا فان قلت لا حاجة الى اقامة الدليل على بطلان هذا لانه
اذ لا يتصور شئ لا يمكن للعقل فرض قسمته غاية ما فى الباب
ان يكون المفروض مح قلت المراد انه لا يقبل القسمة الفرضية
ان العقل لا يجوز القسمة فيه لا انه لا يقدر على تقدير قسمته
ولا شك انه صالح للنزاع لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين فاما
ان يكون الوسط مانعا من تماس الطرفين او لا يكون لا سبيل
الى الثانى لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة و
تداخل الجواهر اى دخول بعضها فى بعض آخر بحيث يتحدان
فى الوضع والحجم مح بالبديهة وايضا فلا يكون وسط وطرف

اعلم ان الحكماء ذهبوا الى ان الجسم مركب من اجزاء غير متناهية بالقوة على معنى انه لا ينتهى القسمة الى حد لا يكون قابلا للقسمة وان كانت تلك الاجزاء لا يحصل بالفعل وذهب جمهور المتكلمين الى ان كل واحد من الاجسام البسيط مؤلف من اجزاء موجودة بالفعل متناهية وكل واحد من تلك الاجزاء لا يقبل القسمة بوجه اصلا لا كسرا لصغره ولا قطعا لصلابته ولا وهما لعجز الوهم عن تميز طرف منه عن طرف شرح حكمة العين

قال الشيخ انه ... ١٢ لان حال المماسة غير حال النفوذ والا لكان المماسة عين النفوذ فالعبرة حال المماسة غير حال النفوذ فينقسم ١٢

وقد فرضنا الوسط والطرف هف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فما

به يلاقى الوسط احد الطرفين غيرما به يلاقى الطرف الآخر فينقسم

لا يقال هذا يستلزم ان يكون له نهايتان ويجوز ان يكون لشئ واحد

غير منقسم فى ذاته نهايتان هما عرضان حالان فيه لانا نقول

ان كانت النهايتان حالتين فى محل واحد بحسب الاشارة فيكون

الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى فيلزم تلاقى الطرفين

وان كانتا حالتين فى محلين متغايرين بحسب الاشارة فيلزم الانقسام

ولو وهما اذ يمكن ح ان يتوهم فيه شئ دون شئ كما يشهد به البديهة

ولانا لو فرضنا جزءا على ملتقى جزئين فاما ان يلاقى واحدا منهما فقط

او بمجموعهما او من كل واحد منهما شيئا او واحدا منهما وبعضا من الآخر

والاول مح والا لم يكن على الملتقى فتعين احد الاقسام الاخرين بل

احد الاقسام الآخر فيلزم الانقسام اى انقسام ما على الملتقى او الكل

او ما على الملتقى واحد الجزئين لا محالة ينبغى ان يعلم ان هذين الدليلين

يدلان على بطلان تركب الجسم من الاجزاء التى لا يتجزى وتحريرهما

بان يقال لو امكن تركب الجسم منها لامكن وقوع جزء بين جزئين وعلى

ملتقاهما والتالى باطل لما فصل فكذا المقدم ولا دلالة لهما على بطلان

وجود الجزء فى نفسه اذ ليس لنا ان نقول لو امكن وجود

الجزء في نفسه لامكن وقوع جزئين جزءين وعلى ملتقاهما لاحتمال
ان يقتضي نوعه الانحصار في فرد فعلى هذا ناسب ان يأتي في
صدر البحث فصل في ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى
اقول يمكن اقامة الدليلين على بطلان وجود الجزء في نفسه بان
يفرض الجزء بين جسمين وعلى ملتقاهما كما لا يخفى على ذوي الافهام
فصل في اثبات الهيولى ولا حاجة الى اثبات الصورة الجسمية
لانها هي الجوهر الممتد في الجهات ووجودها معلوم بالضرورة كل
جسم من حيث هو جسم فهو مركب من جزئين اي جوهرين يحل
احدهما في الآخر وانما قلنا من حيث هو جسم لانهم يثبتون له من
حيث هو نوع من انواع الجسم جزء آخر حالا مع الصورة الجسمية
في الهيولى ويسمى صورة نوعية وسيجئ بيانها وقد يفسر الحلول باختصاص
شيء بشيء بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر و
اعترض عليه بثلثة وجوه الاول انه لا يصدق على حلول
اعراض المجردات فيها لانها لا يشار اليها اشارة حسية والاشارة
العقلية الى ذات المجرد غير الاشارة العقلية الى اعراضه فان
العقل يعقل كلا منهما على حدة بل لا اتحاد في الاشارة العقلية
بخلاف الاشارة الحسية فانها ينتهي الى الحال والمحل الحسيين معا

قيل الاتم بطلان وجود الجزء في نفسه لانه على تقدير انحصاره في فرد يمكن ان يكون على السطح المحدب للفلك الاعظم فلا يفرض بين الجسمين لانه ليس فوق الفلك الاعظم

كحلول صفات الملائكة فيها وحلول صفات الباري

والاشارة العقلية الى الشيء عبارة عن توجه العقل بذلك الشيء

اي حال كون الحال والمحل معا فقوله معا بيان لكونها منتهى الى الحال والمحل معا

الثانى انه لايصدق على حلول الاطراف فى محالها كحلول النقطة فى الخط والخط فى السطح والسطح فى الجسم لان الاشارة الى الطرف غير الاشارة الى ذى الطرف الثالث انه يلزم منه ان يكون الاطراف المتداخلة حالا بعضها فى بعض وليس كذلك ويمكن ان يجاب عن الثانى بما ذكره بعض المحققين من ان الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط الذى هى طرفه فان الاشارة الى الخط لا يجب ان يكون منطبقة عليه بل الاشارة اليه قد يكون امتدادا خطيا موهوما آخذا من المشير منتهيا الى نقطة منه فكان نقطة خرجت من المشير وتحركت نحو المشار اليه فى سمت خط انطبق طرفه على تلك النقطة من المشار اليه وقد يكون امتدادا سطحيا ينطبق الخط الذى هو طرفه على ذلك الخط المشار اليه فكان خطا خرج من المشير ورسم سطحا انطبق طرفه على المشار اليه والفرق بين الاشارتين ان الاولى اشارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا والثانية بالعكس وكذا الاشارة الى السطح قد يكون امتدادا خطيا منتهيا الى نقطة منه فيكون اشارة الى تلك النقطة قصدا والى الخط والسطح تبعا وقد يكون امتدادا سطحيا ينطبق طرفه على خط من المشار اليه فيكون ذلك الخط مشارا اليه قصدا وبالذات والنقطة والسطح تبعا وبالعرض وقد يكون امتدادا جسميا

٨

ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح الذي المشار اليه فيكون
السطح مشارا اليه قصدا والخط والنقطة تبعا وكذا الاشارة الى
الجسم اما امتداد خطي منته الى نقطة منه او امتداد سطحي ينطبق
الخط الذي هو طرفه على خط من ذلك الجسم او امتداد جسمي ينطبق
السطح الذي هو طرفه على سطح لكن الجسم المشار اليه او ينفذ في اقطار
المشار اليه بحيث ينطبق قطعة منه على الجسم المشار اليه انطباقا
وهميا والحال في تعلق الاشارة قصدا وتبعا على قياس ما عرفت
ثم انك اذا فتشت حالك في الاشارة الى المحسوسات ظهر لك ان الاغلب
في الاشارة اليها هو الامتداد الخطي ولذلك قيل الاشارة الحسية
امتداد خطي موهوم آخذ من المشير منتهٍ الى المشار اليه اقول
يمكن ان يتكلف ويجاب عن النقض بان مجرد الاتحاد في الاشارة
لا يكفي لحصول الحلول بل لا بد من الاختصاص وهو منتف في
الاطراف المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور هنا ان
لا يمكن تحقق هذا التخصص بعينه نظرا الى ذاته بدون ذلك
كما في العرض بالنسبة الى موضوعه وقيل معنى حلول الشيء في
الشيء ان يكون حاصلا فيه بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقا

فصار حاصل الجواب على الاشكال الثاني ان الاشارة الى الطرف وان كان غير الاشارة الى ذي الطرف لكن الاشارة اعم من ان يكون قصدا وتبعا والاشارة الى ذي الطرف وان لم يكن قصدا لكن يكون تبعا فلا اشكال ١٢

اي الطول والعرض والعمق ١٢

المراد في الاتحاد الاتحاد في الاشارة تاما وبالاختصاص معنى على حدة وبالاتحاد معنى آخر ١٢

ان تشخص العرض الموضوع وهو الله ان تشخص ... بالهيولى والصورة ... وفائدة هذا القيد اخراج السطوح للافلاك المماسة فانه لا يمكن مفارقة بعضها عن بعض لكن لا لان تشخصه موقوف عليه بل لامتناع وجوده ... الخرق والالتيام ١٢

كما فى حلول الاعراض فى الاجسام او بتقدير الحلول العلوم فى المجردات

اقول فيه نظر لانهم صرحوا بان الحال منحصر فى الصورة والعرض و

المحل فى المادة والموضوع فلا يكون حصول الجسم فى المكان حلولا

عندهم بل صرح بعضهم به وهذا التعريف صادق عليه اما اذا كان

المكان هو البعد المجرد عن المادة فظ واما اذا كان السطح الباطن

من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى فلان

الاشارة الى الجسم اشارة الى السطح الذى هو مكانه لانطباقه

عليه وبالعكس فيكون الاشارة الى كل من المتمكن والمكان اشارة

الى الآخر وتقليلهم من ظاهر كلام المص فى الالهيات ان حلول الشى

فى شئ ان يكون مختصا به ساريا فيه فيرد عليه انه لا يصدق

على حلول الاطراف فى محالها فان النقطة مثلا غير سارية فى

الخط وايضا الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة فى محالها و

ليست سارية فيها اذ لا يمكن ان يق فى كل جزء من الاب جزء من الابوة

وقد يق الحلول هو الاختصاص الناعت اى التعلق الخاص

الذى يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر منعوتا به و

الاول اعنى النعت حال والثانى اعنى المنعوت محل كالتعلق

سطحه وبالعكس والاشارة الى سطحه اشارة صح

بين البياض والجسم المقتضى لكون البياض نعتا ولكون الجسم منعوتا به
بان يق جسم ابيض ويرجع الى هذا ما قيل من ان الحلول اختصاص
احد الشيئين بالآخر بحيث يكون الاول ناعتا والثانى منعوتا وان لم
يكن ماهية ذلك الاختصاص معلومة لنا كاختصاص البياض بالجسم
لا الجسم بالمكان اقول ههنا بحث لان بين الفلك وكوكبه والجسم ومكانه
تعلقا خاصا مصححا لان يق جسم ابيض مع ان الكوكب غير حال
فى الفلك والمكان فى الجسم قطعا وانت تعلم انه اذ احمل الاختصاص
على ما بيناه لا يرد عليه ذلك لكنهم يكتفون لاثبات حلول شئ فى آخر
بمجرد التعلق الناعت كما سيجئ يسمى المحل الهيولى الاولى المادة و
انما قيدنا الهيولى بالاولى لانها قد تطلق على الجسم الذى تركب
منه جسم آخر كقطع الخشب التى تركب منها السرير ويسمى هيولى
ثانية والحال الصورة الجسمية فان قلت انهم عدوا مباحث الهيولى
والصورة من الالهى فلم ذكرها المص ههنا قلت لانه سلك فى التعليم
مسلك المعلم الاول وتقدم الطبيعى على الالهى لما مر وكان موضوع
الطبيعى الجسم الطبيعى المتالف عن الهيولى والصورة فاورد تلك
المباحث ههنا لتحقيق ماهية الموضوع وتوضيحها وانما قدم ابطال
الجزء عليها لتوقفها عليه وذكر صاحب المحاكمات لتوجيه ان تلك

فلك مكوكب وجسم متمكن كان بين البياض والجسم تعلقا خاصا مصححا لان يق صح

ولهذا ذكر مباحث الهيولى والصورة فى الطبيعى ٢

بعد مع له ولشدة احتياج الالطبيعى لهذا اخره ٢

[illegible marginal annotations]

كما فى حلول الاعراض فى الاجسام او بتقدير الحلول العلوم فى المجردات

اقول فيه نظر لانهم صرحوا بان الحال منحصر فى الصورة والعرض و

المحل فى المادة والموضوع فلا يكون حصول الجسم فى المكان حلولا

عندهم بل صرح بعضهم به و هذا التعريف صادق عليه اما اذا كان

المكان هو البعد المجرد عن المادة فظ واما اذا كان السطح الباطن

من الجسم الحاوى المماس للسطح الظ المحوى فلان

الاشارة الى الجسم اشارة الى السطح الذى هو مكانه لانطباقه

عليه وبالعكس فيكون الاشارة الى كل من المتمكن والمكان اشارة

الى الآخر وتقديمهم من ظاهر كلام المص فى الالهيات ان حلول الشى

فى شى ان يكون مختصا به ساريا فيه ويرد عليه انه لا يصدق

على حلول الاطراف فى محالها فان النقطة مثلا غير سارية فى

الخط وايضا الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة فى محالها و

ليست سارية فيها اذ لا يمكن ان يثبت فى كل جزء من الاب جزء من الابوة

وقد يثبت الحلول هو الاختصاص الناعت اى التعلق الخاص

الذى يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر منعوتا به و

الاول اعنى النعت حال والثانى اعنى المنعوت محل كالتعلق

سطحه وبالعكس والاشارة الى سطحه اشارة ح

بين البياض والجسم المقتضى لكون البياض نعتا ولكون الجسم منعوتا به
بان يق جسم ابيض ويرجع الى هذا ما قيل من ان الحلول اختصاص
احد الشيئين بالآخر بحيث يكون الاول ناعتا والثانى منعوتا وان لم
يكن ماهية ذلك الاختصاص معلومة لنا كاختصاص البياض بالجسم
لا الجسم بالمكان اقول ههنا بحث لان بين الفلك وكوكبه والجسم ومكانه
تعلقا خاصا مصححا لان يق جسم ابيض مع ان الكوكب غير حال
فى الفلك والمكان فى الجسم قطعا وانت تعلم انه اذ احمل الاختصاص
على ما بيناه لا يرد عليه ذلك لكنهم يكتفون لاثبات حلول شئ فى آخر
بمجرد التعلق الناعت كما سيجئ يسمى المحل الهيولى الاولى المادة و
انما قيدنا الهيولى بالاولى لانها قد تطلق على الجسم الذى تركب
منه جسم آخر كقطع الخشب التى تركب منها السرير ويسمى هيولى
ثانية والحال الصورة الجسمية فان قلت انهم عدوا مباحث الهيولى
والصورة من الالهى فلم ذكرها المص ههنا قلت لانه سلك فى التعليم
مسلك المعلم الاول وتقدم الطبيعى على الالهى لما مر وكان موضوع
الطبيعى الجسم الطبيعى المتالف عن الهيولى والصورة فاورد تلك
المباحث ههنا لتحقيق ماهية الموضوع وتوضيحها وانما قدم ابطال
الجزء عليها لتوقفها عليه وذكر صاحب المحاكمات لتوجيه ان تلك

فلك مكوكب وجسم متمكن كان بين
البياض والجسم تعلقا خاصا
مصححا لان يق صح

ولهذا ذكر مباحث الهيولى
والصورة فى الطبيعيات
لمزيد اه ولشدة احتياج الى الطبيعى فلهذا اخره

المباحث من الالهى ان الاحوال المذكورة فيها لا احتياج الى المادة
فى الوجود فان البحث هناك اما عن وجود المادة والصورة
او عن تلازمهما وتشخصهما ولكل من ذلك غنى عن المادة اقول
هذا الكلام مبنى على ان الالهى علم باحوال اشياء لا يفتقر تلك
الاحوال الى المادة والظاهر من عبارة اكثرهم انه علم باحوال اشياء
لا يفتقر تلك الاشياء فى الوجود الخارجى والتعقل الى المادة فوجهه
ح انه لا شبهة فى ان الهيولى لا يفتقر فيهما اليها ولا فى ان الصورة
لا يفتقر اليها فى التعقل واما ان الصورة لا يفتقر اليها فى الوجود
الخارجى فلما بينوه من ان الهيولى مفتقرة الى الصورة فى الوجود
والبقاء والصورة مفتقرة الى الهيولى فى التشكل دون الوجود
لئلا يلزم الدور وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك
مثل الماء والنار يجب ان يكون فى نفسه متصلا واحدا كما هو
عند الحس والا فان لم يكن اجزاؤها اجساما لزم الجزء الذى
لا يتجزى او الخط الجوهرى وهو جوهر لا يقبل القسمة الا فى جهة
واحدة او السطح الجوهرى وهو جوهر لا يقبل القسمة الا فى
جهتين واستحال وجودهما بمثل ما مر فى نفى الجزء وسيرد
عليه وان كانت اجزاؤها اجساما ينتقل الكلام اليها ولا بد من
ان

١٥

ان ينتهى الى جسم لا مفصل فيه بالفعل والا لزم تركيبه من اجزاء
غير متناهية بالفعل وهو ممتنع لانه يستلزم ان يكون الجسم المركب
منها غير متناهى المقدار ولا يتوهم ان هذا القول مناف لما مر
ضرورة جوابه من ان الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية اذ ليس معنى
كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات الغير المتناهية من
القوة الى الفعل بل المراد انه لا ينتهى فى الانقسام الى حد يقف
عنده ولا يقبل الانقسام وذلك على قياس ما قاله المتكلمون من
ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجود ما لا يتناهى
(اى ما سواء كان وجودها لا يتناهى بالترتيب او الاجتماع)
فى الخارج محال مطلقا عندهم فليس معناه الا ان تاثير القدرة
لا يصل الى حد لا يمكن ان يتجاوزه بل [illegible] يصل اليها تاثير
القدرة يمكن [illegible] يمكن وصولها الى مرتبة
اخرى فوقها كما فى لا تناهى الاعداد فانها لا يصل الى حد
الا ويمكن الزيادة عليه وههنا بحث اذ لا يلزم من هذا الدليل
ان شيئا من الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان يكون متصلا
فى نفسه بل غاية ما يلزم انه يجب انتهاؤها الى اجسام لا مفصل
فيها بالفعل ويجوز ان يكون هذه الاجسام المتصلة التى ينتهى
اليها الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك وكيف

لان قبول الجسم الانقسامات الغير المتناهية يستلزم امكان وجود الانقسام الغير النهاية وامكان وجودها يستلزم امكان تركب الجسم من اجزاء غير متناهية وهو مناف لقولهم ان الجسم لا يمكن ان يكون مركبا من الاجزاء الغير المتناهية

بعده ص

لا وقد قال ذی مقراطیس ان مبادی الاجسام اجسام صغار صلبة
لا یقبل الانفکاک وان کانت قابلة للانقسام الوهمی فلا بد
لاثبات المرام من نفی هذا الکلام ودونه خرط القتاد وقیل الظ
اسقاط لفظ البعض عن المتن اقول لیس له وجه ظ فانک تعلم
ان اللازم من الدلیل المذکور هو وجوب انتهاء الاجسام القابلة للانفکاک
الی اجسام متصلة فان تم ان هذه الاجسام المتصلة قابلة للانفکاک
ثبت ان بعض الاجسام القابلة للانفکاک لا کلها متصل واحد
ویلزم من هذا اثبات الهیولی فی الاجسام کلها لان ذلک المتصل
المناسب الاقتصار علیه فذلک الجسم المتصل قابل للانفصال
ای یطرء علیه الانفصال فالقابل للانفصال اما ان یکون هو
المقدار ای الجسم التعلیمی او الصورة المتصلة المستلزمة
للمقدار او معنی آخر لا سبیل الی الاول والثانی والا لزم اجتماع
الاتصال والانفصال فی حالة واحدة لان الاتصال لازم
للمقدار والصورة فانه اذا ورد الانفصال انعدمت هویتهما
وحدثت هویتان اخریان والقابل ومایلزمه یجب وجوده
مع المقبول اذا کان المقبول وجودیا او عدم ملکة والانفصال
کذلک لان المراد به اما حدوث هویتین او عدم الاتصال

الظ دست بر شاخ فرود
آوردن تا برگ از ان بشود
القتاد شجر ذو شوک ۱۲

عمـ

عما من شانه هو فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من

الهيولى لا يخفى عليك انه لا اشعار فى هذا الكلام الى ان الهيولى

جوهر محل للصورة والتعريف الجامع ما ذكره بعض المحققين من

ان الجوهر الوحدانى المتصل فى حد ذاته لو كان قايما بذاته لكان

تفريق الجسم الم المتصل فى ذاته قسمين اعداما للجسمية بالكلية و

ايجادا لجسمين آخرين وذلك لان الجسم المتصل فى ذاته اذا كان

ذراعين مثلا فاذا طرء عليه الانفصال وحصل هناك جسمان كل واحد

منهما ذراع فح لا يكون ذلك المتصل الوحدانى الذى كان ذراعين

بلا مفصل باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هذان القسمان موجودين

هذا جواب عن سوال مقدر تقريره ان هذان القسمان موجودين فى ضمن ذلك الجسم المتصل بعينه ان الانفصال فاجاب بانه لم يكن هذان الخ

فيه والا لكان ذا مفصل بالفعل لا متصلا فى حد ذاته فقد

عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان آخران من كتم العدم الكتم الغيبة واضافته الى العدم بيانية

فلا بد هناك من شئ آخر مشترك بين المتصل الاول وهذين

المتصلين ولا بد ان يكون ذلك الشئ باقيا بعينه فى الحالين

لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية ايض فيكون ذلك الباقى

بعينه موجبا لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم و

يكون هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتصلين

منفصلا متعددا كل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون

ذلك الشئ فى نفسه واحدا ولا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا
بل هو فى ذلك تابع لذلك الجوهر المتصل فى ذاته فيكون واحدا
بوحدته ومتعددا بتعدده متصلا مع كونه متصلا واحدا و
منفصلا مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض واذا كان
ذلك الشئ مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتعدد منفصلا
متعددا كان المتصل الواحد والمتعدد مختصا به ناعتا له
فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال وللمتصلين حال
الانفصال فيكون جوهرا قطعا فهذا الجوهر الذى هو محل للجوهر
المتصل فى ذاته هو المسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل
يسمى صورة جسمية والجسم المطلق مركب منهما واقول فيه
بحث اذ لابد لبيان حلول الصورة الجسمية فى الهيولى من
اثبات ان الصورة بعينها نعت للهيولى كما ان البياض نعت
للجسم ولا يجدى ما ذكر من ان الصورة واسطة لاتصاف
الهيولى بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال والا لزم ان
يكون الجسم حالا فى العرض القايم به لان الجسم واسطة لاتصاف
ذلك العرض بالتحيز بالعرض ويمكن ان يجاب بان حلول العرض
فى شئ يقتضى ان يكون الاول بعينه نعتا للثانى وحلول

ومع المتصل المتعدد متعددا

الجوهر

الجوهر فی شئ یقتضی ان یکون جمیع النعوت الثابتة للاولی بالذات
نعوتا للثانی بالعرض والجسم لیس واسطة لاتصاف العرض
بجمیع نعوته وقولهم الاختصاص الناعت یشمل القسمین
واعلم ان ماذکرنا هو مذهب المشائین کارسطو والشیخین
ابی نصر وابی علی واما الاشراقیون کافلاطون والشیخ المقتول
فذهبوا الی ان الجوهر الوحدانی المتصل فی حد ذاته قایم بذاته
غیر حال فی شئ آخر لکونه متحیزا بذاته وهو الجسم المطلق فهو
عندهم جوهر بسیط لا ترکیب فیه بحسب الخارج اصلا و
قابل لطریان الاتصال والانفصال مع بقایه فی الحالین فی ذاته
وهو من حیث جوهره وذاته یسمی جسما ومن حیث قبوله للصور
النوعیة التی لانواع الجسم یسمی هیولی واذا ثبت ان ذلک
الجسم مرکب من الهیولی والصورة وجب ان یکون الاجسام کلها
مرکبة من الهیولی والصورة لان الطبیعة المقداریة ای الصورة
الجسمیة اما ان یکون بذاتها غنیة عن المحل اولم یکن والاول باطل
ح والا لاستحال حلولها فی المحل المستلزم لافتقارها الیه
فتعین افتقارها بذاتها الی المحل فیه نظر لانه لایلزم علی تقدیر
عدم غنی الذاتی الافتقار الذاتی لاحتمال ان لا یکون الشئ

وهما حلول العرض فی الشئ وحلول الجوهر فی الشئ

ای ذلک الجسم الذی منفصله اخذ ونفسه

اجواب دخل وهو ان ماذکرتم من الدلیل دل علی ان الجسم الذی یعرض الانفصال بالفعل مرکب من الهیولی والصورة وبعض الاجسام کالفلک لا یعرض له الانفصال بالفعل وعندکم ان کل جسم مرکب من الهیولی والصورة فلم یکن ما ذکرتم مثبتا لما عندکم فاجاب بهذا القول عنه

لان الغنی بذاته عن الشئ استحال حلوله فیه

غنيًا لذاته عن المحل ولا محتاجًا لذاته اليه بل يعرض كل منهما لعلة قال شارح المواقف لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين فان الشئ اما ان يكون لذاته محتاجا الى المحل اولا واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته كان مستغنيا عنه فى حد ذاته اذ لا معنى للغنى سوى عدم الحاجة اقول فيه بحث لانه ان اراد من المستغنى عن المحل فى حد ذاته ما يكون ذاته علة لعدم احتياجه الى المحل فالشرطية ممنوعة لجواز ان لا يكون الشئ علة للاحتياج

فكل جسم مركب من الهيولى والصورة هذا الحكم موقوف على اثبات ان الصورة الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل ان يكون جنسا او عرضا عاما و يجوز اختلاف مقتضاها فى افرادها واستدل الشيخ فى الشفاء على ذلك بان جسمية اذا خالفت جسمية اخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية الى غير ذلك من الامور التى تلحق الجسمية من خارج فان الجسمية امر موجود فى الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها فى الوجود بخلاف المقدار مثلا فانه امر مبهم لا يوجد فى الخارج ما لم يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطا او سطحا مثلا وكلما كان اختلافه بالخارجيات

والطبيعة الفلكية مثلا موجود آخر قد انضاف هذه الطبيعة فى الخارج صح

حاصله الا ان الاختلاف فيها من خارج لم لا يجوز ان يكون الاختلاف في ذات الجسمين

دون الفصول كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز ان يكون جسمية
الفلك المنضمة الى الطبيعة الفلكية مخالفة في الحقيقة لجسمية
العناصر المنضمة في الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون مطلق
الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية مشتركة بين الجسميات
المتخالفة الحقايق واخصار ما به التخالف بين الجسميات في
تلك الامور الخارجة عنها المنضافة اليها بحسب الخارج ممنوع
لا بد من دليل وقد يقال هب ان الجسمية طبيعة نوعية لكن
لا نم وجوب تساوى افرادها في الحاجة الى المادة وانما يكون كذلك
لو كانت محتاجة الى المادة لذاتها وهو ممنوع لجواز ان يكون الاحتياج
اليها لتشخصها فان الطبيعة النوعية مختلفة بالتشخصات
كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة بالفصول فكما جاز اختلاف
مقتضى الطبيعة الجنسية بحسب اختلاف الفصول فلم لا يجوز
اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف التشخصات
وقد يجاب بانا نعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة ليس من جهة
هذه الجسمية وتلك الجسمية وهذه الجسمية انما هي طبيعة
الجسمية وهذيتها فلما لم يكن للهذية دخل في الحاجة الى المادة
كان الحاجة الى المادة لا يعرضها الا لذاتها فتأمل فصل

في الخارج

اشارة الى ان بداهة الاحتياج لذاتها
ممنوع وان هذا الجواب دخل في السند
الاخص وهو لا يفيد

في ان الصورة الجسمية لا يتغير تجرد عن الهيولى لا يخفى عليك
ان هذا المقصد ومقصد الفصل السابق متحدان في المآل لانها
لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان يكون متناهية
او غير متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام اذا دبها الابعاد
فلا تخ عن بعد كلها متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدا واحد
امتدادان على شق واحد كانهما ساقا مثلث وكلما كانا اعظم
كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن بينهما
بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هذا خلف اعترض
عليه الشيخ في الشفاء بانا لا نم انه يلزم وجود بعد بين خطين
غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية
بل كل بعد يفرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر
متناه والزايد على المتناهي بقدر متناه لا بد ان يكون
متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية
مع ان كل مرتبة منه مرتبة في النظام الغير المتناهي عدد
متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد
فنقول اذا شئت وضعت الانفراج بقدر الامتداد
فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين لزوما لا ستره

لكن ليس يلزم منه ان يكون
هناك بعد زائد الى
غير النهاية صح

الى الطول والعرض
والعمق

١٦

فيه وفيه نظر اذ الحج انما نشاء من فرض امرين متناقضين كفرض
وجود زيد وعدمه فان وجود خط واصل بين الضلعين يستحيل
مع عدم تناهيهما فان الخط الواصل بينهما انما يصل بين نقطتين
منهما فيهما ينتهيان يتينك النقطتين كيف لا ويكون كل
منهما محصورا بين الآخر وذلك الخط الواصل وقيل لا يتضح
هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور
الا بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين الممتدين من مبداء
واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية
بحسب العدد متزايدة بقدر واحد مثلا لو امتد من مبداء
واحد مثل نقطة آ خطان غير متناهيين لامكن ان نفرض
على الخطين نقطتين متساويتي البعد عن نقطة آ كنقطتي
ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان متساويا
كل من خطي آب آج حتى يكون آب ج مثلثا متساوي
الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان يفرض
عليهما نقطتين اخريين متساوي البعد عن نقطتي ب
ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعداهما عن ب ج كبعدي
ب ج عن آ ويكون كل من آ د آ ه ذراعين حتى لو وصلنا

بين نقطتي ى ب بخط ى ه لكان كل ضلع من مثلث ا ى ه ذراعين
وان يفرض عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي
ز ا د ونصل بينهما بخط ز د حتى يكون كل من اضلاع ا ز د ثلثة
اذرع ثم يفرض ح ط ثم ى ك ثم ل م ثم ن س ونصل بينهما
بخطوط ح ط ى ك ل م ن س على الوجه المذكور وهكذا الى
غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد الاصل والذي بعده اعني
ز ه البعد الاول ز د البعد الثاني وح ط البعد الثالث
وعلى هذا الترتيب الثانية ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على
البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعني ى ه
مشتمل على البعد الاصل اعني ب ج وزيادة ذراع فالبعد الثاني
اعني ز د مشتمل على ى ه وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية
فكل من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصل مشتمل عليه و
على زيادة فهناك زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير
المتناهية التي فوق البعد الاصل الثالث ان كل جملة من
الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد واحد
فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق
تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد
هو آخر الابعاد ويلزم من هذا تناهي الخطين على

البعد الاصل
البعد الاول
البعد الثاني
البعد الثالث
البعد الرابع
البعد الخامس

تقدير

١٥

تقدير عدم تناهيها وانه يحمّ مثلا الزيادتان الموجودتان في
البعد الاول والثاني موجودتان في البعد على البعد الاول
فيشتمل عليهما وعلى زيادتهما بالضرورة وكذا الزيادات
الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد الرابع
وهكذا الى ما لا نهاية له فاذا تمهدت هذه المقدمات الثلث
فنقول ان امتد الخطان الخارجان من مبداء واحد الى غير النهاية
لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايلة بقدر واحد
وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية
بحكم المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات
الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات
الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين الخطين بعد غير متناه
محصور بين حاصرين فثبت ما ادعيناه من الملازمة واندفع
المنع المذكور وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يلزم من
المقدمة الثالثة وجود بعد واحد يشتمل على تلك الزيادات
الغير المتناهية في بعد يجب ان يكون جميع تلك الزيادات في
بعد واحد الا يكون الحكم على كل واحد حكما على الكل المجموعي فان
كل واحد من الانسان يشبعه هذا الرغيف ويسعه هذا

الثالث لان البعد الثالث مشتمل على

الثاني المشتمل على البعد

غير صح

لجوازم

لانا لا نسلم انه اذا كان كل واحد من الزيادات الغير المتناهية

الدار والمجموع ليس كذلك وقد يتوق اذ اثبت حصول كل مجموع
موجود فى بعدٍ وكان مجموع هذه الزيادات الغير المتناهية
مجموعًا موجودا وجب حصوله ايض فى بعد وفيه بحث لانه
ان اراد بالمجموع المجموع المتناهى فسلم ان كل مجموع متناه
فهو فى بعد لكن لا يلزم ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية
فى بعد وان اراد به مطلق المجموع سواء كان متناهيًا او
غير متناهٍ فلا نم ان كل مجموع فى بعد الثانى انه لا فايدة فى فرض
تساوى الزيادات لان البعد المشتمل على الزيادات الغير
المتناهية غير متناه سواء كان تلك الزيادات متساوية او
متناقصة او متزايدة لانها زيادات مقدارية وكلما تزداد
يزيد المقدار فلما ازدادت الى غير النهاية يكون البعد
المشتمل عليها غير متناه بالضرورة وقد يتوق التزايد على
التناقص لا يفيد اذ لا يجب ان يكون البعد المشتمل على الزيادات
المتناقصة الغير المتناهية غير متناه لانا اذا فرضنا خطا بقدر
شبر ونجعل البعد الاصل نصفه ثم بنصف نصف الباقى و
نزيد على البعد الاصل حتى يكون بعدا اولا ثم ننصف نصف النصف
ونزيد على البعد الاول ويصير بعدا ثانيا فهكذا امكن تنصيف
الباقى الى غير النهاية لان الخط قابل للقسمة الى ما لا يتناهى ومع

لان الابعاد المشتملة على الزيادات
الغير المتناهية ليس لها فوق لعدم تناهيها
فكيف يوجد الزيادات الغير المتناهية
فى بعد فوقها قوله والا لم يوجد فوق
تلك الابعاد بعد فلم قوله مما يلزم
ذلك ان لو كان عدم وجود بعد فوق
تلك الابعاد لانهايتها وليس به بل لعدم
الفوقية فان كل بعد تفرض فقبله بعد
آخر الى النهاية قوله ذلك

ذلك لايكون البعد المشتمل على جميع تلك الزيادات شبراً واحداً
بل انقص واما اذا كان التزايد على سبيل التساوي او التزايد فهو
يفيد المطلوب وانما اقتصر على الاول لان المثل موجود في التزايد
فاذا علم حصول المطلوب من اعتبار المثل علم حصوله من التزايد بطريق
الاولى بدون العكس وفيه بحث لان الخط وان كان قابلا للقسمة
الى غير النهاية لكن خروج جميع الاقسام الى الفعل ممتنع ولو فرض خروج
جميعها الى الفعل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية
غير متناه ضرورة ان المقدار يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كانت
الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون ما لا يتناهى
محصورا بين حاصرين واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول
فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود فيكون
متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او
اي حدين او اكثر بالمقدار اي الجسم التعليمي والسطح فان اطراف
الخطوط اعني النقط لايتصور احاطتها بها اصلا والمراد بالاحاطة
ههنا هو الاحاطة التامة ليخرج الزاوية فانها على الاصح هيئة و
كيفية عارضة للمقدار من حيث انه محاط بحد او اكثر احاطة
غير تامة مثلا اذا فرضنا سطحا مستويا محاطا بخطوط

ثلثة مستقيمة فاذا اعتبر كونه محاطا بخطوط الثلثة كانت الهيئة
العارضة له بهذا الاعتبار هي الشكل فاذا اعتبر منها خطان مثلا يلتقيان
على نقطة منه كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هي الزاوية
هذا ما اشتهر بينهم ويلزم منه ان لا يكون لمحيط الكرة وامثاله شكل
والانسب ان يق الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة الـ
الاحاطة سواء كان احاطة المقدار به او احاطته بالمقدار ليشمل
ذلك بل محيط الدايرة وامثاله ايض وقد يقال انما يلزم
تشكل الصورة اذا كانت متناهية في جميع الجهات
ولم يثبت ذلك مما ذكره من الدليل لانه لو فرض اللاتناهي
من جهة الطول فقط لا يمكن وجود خطين يخرجان
من نقطة واحدة وينفرجان متزايدين الي غير النهاية
ضرورة توقف امكان انفراجهما كذلك علي اللاتناهي في
العرض واقول لا حاجة لنا الي اثبات تشكلها فانها اذا كانت
متناهية ولو في جهة واحدة لكانت لها هيئة مخصوصة من
جهة ذلك التناهي فينتقل الكلام الي تلك الهيئة فذلك الشكل اما
ان يكون للجسمية اي للصورة الجسمية لذاتها من حيث
هي وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل

واحدا

واحد او بسبب لازم للجسمية وهو ايضا محال والا لامكن
زواله اى العارض او الشكل فامكن ان يتشكل الصورة بشكل
آخر فيكون قابلة للانفصال قد يقال لانم ان تبدل الشكل انما
يكون بالانفصال فان الامر المتصل المدور اذا كعب يتغير
شكله من غير فصل واجيب بانه وان لم يكن هناك انفصال
فلابد من انفعال وهو من لواحق المادة وتوضيحه على ما قرروه
ان فى الجسم فعلا وانفعالا ولا يجوز ان يكون امر واحد فاعلا
ومنفعلا ففى الجسم امران يفعل باحدهما وينفعل بالآخر فالاعراض
الانفعالية تابعة للمادة والفعلية للصورة وهذا منقوض
اما اجمالا فبان النفس يفعل فيما تحتها من الابدان وينفعل
عما فوقها من المبادى العالية مع انها غير مادية واما تفصيلا
فلجواز ان يكون الفاعل والمنفعل واحدا من جهتين وكل
ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة المناسب
ان يق فهو مقارن للهيولى فيكون الصورة العارية مقارنة
لها هذا خلف لعلك تقول الحصر مم لاحتمال ان يكون ذلك
الشكل للجسمية مع لازمها او مع عارضها او للازمها مع
عارضها او لمجموع الثلثة او للمباين وحده او مع غيره

وهو ايضا محال لما مر او بسبب عارض لها وهو ايضا مح

والحق ان تبدل الاشكال فى الجسم لا يكون بالاتصال والانفصال لان تبدلها اما بانضمام شىء فى الخارج الى الجسم او بانفصال بعض اجزاء الجسم عنه او بانتقال اجزاء الجسم من سمت الى سمت كما فى الشمعة وانتقال اجزاء الجسم من سمت الى سمت لا يخ عن اتصال بعضها ببعض وانفصال بعضها عن بعض وهذا غلط عند الاتصال مولانا زاده

ان يكون ثبت ان احدهما فاعل والآخر منفعل واما ان المنفعل هو المادة
لم من الدليل انه ثبت فى الجسم

ويمكن ان يستدل باخصر من هذا بان يق اذا كان العلة امرا مباينا فنعلم بالضرورة انه لا يكون علة لشكل معين للصورة الا لرابطة خاصة ونقل الترديد بين الامور المذكورة الى الرابطة فيلزم احد المذكورين من كون الشكل في جميع المهيات واحدا ونقل الاشكال وبهذا تم الدليل تامل ح

فاقول لو كان للاول لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد ولو كان لاحد من الثلثة التالية له لا امكن ان تتشكل الصورة بشكل آخر واما المباين فنعلم بالضرورة انه لا يكون علة لشكل معين للصورة الا لرابطة خاصة هناك فاما ان يكون مع الرابطة كافيا في تحقق ذلك الشكل اولا وعلى الاول ان كان ممتنع الزوال ننقل الترديد بين الامور المذكورة الى الرابطة والا فيلزم المحذور الثاني قطعا وعلى الثاني ان كان كل من المباين والمعاون ممتنع الزوال ترددنا بين تلك الامور والا فيلزم المحذور الثاني ولما كان نفي هذه الاحتمالات ظاهرا مما ذكره المص بادنى تامل لم يتعرض له فان قلت يجوز ان يكون المباين الممكن الزوال علة للشكل والصورة معا فبزواله يزول الصورة ايض ولا يبقى متشكلة بشكل آخر قلت المباين ان كان مجردا فابدي والا لاستحال ان يكون علة للصورة على ما قرروه في بحث اثبات العقل نعم يمكن ان يكون الشكل لتشخص الصورة اللهم الا ان يق الشكل علة للتشخص كما ذهب اليه بعضهم وسياتي الكلام هنا باحتمال فيه وتدقيق لتوجيه هذا المقام ان الشكل المعين الحاصل

المراد بالمباين ما يباين الجسمية واللازم والعارض ح

بين المباين ودون الشكل ح

ومع الرابطة لا يكون كافيا ح

بجواز ان تتشكل الصورة بشكل آخر ح

والمرجحات المعاونة التي ذكرها على ما لو كان كل لا يدفع النقض المذكور

المناقشة

للصورة

للصورة لابد له من مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال
على السوية فذلك المخصص اما هو الجسمية او لازمها او عارضها
وكانه مبنى على ما ذهبوا اليه من ان الهيولى العنصرية والصور والاعراض
والنفوس فايضة عن العقل الفعال وانما عدلنا عنه لانهم ما اقاموا
دليلا على فاعلية المذكورة على انهم مثلا لو سلم في تلك الفاعلية فيستند
الافعال الى غير العقل الفعال ايضا كما يظهر بالرجوع الى مباحث الصورة
النوعية والمزاج والميل قيل في ان الهيولى لا تجرد عن الصورة
لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان يكون ذات وضع اى قابل
للاشارة الحسية او لا يكون فلا سبيل الى كل واحد من القسمين
فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها
ح اما ان تنقسم او لا لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع فهو منقسم
اى قابل للانقسام على ما مر في نفي الجزء الذى لا يتجزى لا يخفى
عليك انه لم يرد المتبادر عن عبارته وهو ان كل شيء له وضع
فهو قابل للانقسام سواء كان جوهرا او عرضا لانهم قائلون
بوجود النقطة وما مر في نفي الجزء يدل على ان كل جوهر ذي
وضع فهو قابل للانقسام ولا دلالة له على ان كل عرض ذى وضع
ايضا كذلك اذ لا امتناع في تداخل النقاط قطعا فمراده ان كل

على ان صح

جوهر له وضع فهو قابل للانقسام وح لا يتم الكلام الا اذا
ثبت ان الهيولى جوهر وقد يستدل عليه تارة بانها محل للصورة
الجسمية وقد اشرنا اليه مع ما عليه وتارة بانها جزء للجسم
الذى هو جوهر وهذا مردود لان الهيئة المخصوصة
جزء للسرير مع انها عرض ولا سبيل الى الاول لانها ح
اما ان ينقسم فى جهة واحدة فقط فيكون خطا جوهريا
او فى جهتين فقط فيكون سطحا جوهريا او فى ثلث جهات
فيكون جسما اقول لا يخ الكلام فى هذا المقام عن اضطراب
اذ المتبادر فى ان الشق الثانى من الترديد الاول هو
عدم الوضع مطلقا فان اراد بالشق الاول ذات الوضع
فى الجملة فلا نم ان ما له وضع فى الجملة منقسم فى الجهات
الثلث منحصرة فى الجسم وان اراد ذات الوضع بالذات فمع
عدم مساعدة اللفظ لم يكن ذلك الترديد حاصرا ووجب
ايضا حمل الجسم على الصورة الجسمية بناء على انها جسم
فى بادى النظر كما حمل شارح المواقف فى هذا المقام عليها
وهو غير ملايم لما سيجئ من انها لو كانت جسما كانت مركبة
من الهيولى والصورة وكل واحد منها باطل اما انه لا يجوز

ان يكون خطا فلان وجود الخط على الاستقلال اى الجوهرى
لا انه اذا انتهى اليه طرفا السطحين قيده بعضهم بمستقيمى
الاضلاع واقول هذا التقييد مضر لنا لانه لا يتم المط
الا بابطال الخط الجوهرى مطلقا سواء كان مستقيما
او غيره وهذا مخصوص بابطال المستقيم منه على انه
يكفى فى ذلك استقامة ضلع من كل منهما ولا حاجة
الى استقامة جميع اضلاعهما فاما ان يجب تلاقيهما
او لا يجب لا يجوز ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط
وهو مح لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد
والتداخل يوجب خلافه فيه قيل ان اراد ان كل
خطين فهما اعظم من احدهما فى جهة الطول فمسلم
لكن الكلام ليس فى اجتماعهما فى الطول بل فى العرض
وان اراد فى جهة العرض فمم اذ لا عظم للخط
فى تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل انما
هو فى المقادير من حيث هى مقادير فما لا مقدار
له اصلا لا يمتنع التداخل فيه بوجه من الوجوه
وما له مقدار فى جهة واحدة فقط امتنع التداخل

فيلزم وجود ثلثة خطوط مترتبة بحيث يكون بعضها وسطا وبعضها طرفا واعتبار استقامة الاضلاع لينظر التركيب والنظام الخطوط ...

اى ان اراد الاضلاع الضلعين ... مشهور ... فاندفع الايراد ...

الحجب والحاجة ... وذلك الخطوط ... من باب ... نظر ...

هذه الكيفية لا يمنع التداخل كالخط بالنسبة الى العرض ...

هذا الحيثية فلان المقادير لان ...

فالهيولى لا مقدار فى الجهات الثلث ... الصورة والنفس ... الابعاد الحادثة ... واقول ... حلولها فيها ... بل ان الهيولى لا مقدار ... حلول الصورة فيها ليس الا ... ليس بمحال ... تداخل الهيولى فى الهيولى ... المشهور

من تلك الجهة فقط وما له مقدار في جهتين امتنع التداخل فيه صح

فيه من تينك الجهتين فقط دون الجهة الثالثة وما له

مقدار في الجهات الثلث امتنع التداخل فيه بالكلية فان

قلت على ما ذكرته لا يمتنع التداخل في الاجزاء التي لا يتجزى

اذ لا مقدار لها اصلا قلت الحكم بامتناع التداخل فيها انما

هو على تقدير تركب الجسم منها اذ على هذا التقدير

لو تداخلت لم يحصل من انضمام بعضها الى بعض ما له

مقدار في الجهات الثلث انتهى كلامه اقول اذا فرض

الخط الجوهري بين خطين جوهريين بل بين جسمين فالتداخل

هناك ممتنع مطلقا لما صرح به شارح المواقف حيث قال

لبيان استحالة التداخل بين الاجزاء التي لا يتجزى ان

بديهة العقل شاهدة بان المتحيز بذاته يمتنع ان تداخل

مثله بحيث يصير حجمهما معا كحجم واحد منهما وقد

ظهر منه ان قوله الحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير

تركب الجسم منها مردود لان تداخل تلك الاجزاء ممتنع

في نفسها سواء تركب الجسم منها او لا والتفصيل ان يقال

ان البديهة تحكم بان تداخل الجواهر ممتنع مطلقا واما تداخل

غيرها فعلى ما فصله المعترض فلا يحسن قوله امتناع

التداخل انما هو فی المقادیر من حیث هی مقادیر نعم امتناع التداخل فی المقادیر انما هو من حیث هی مقادیر وقد یجاب عن اصل الاعتراض بان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطین اعظم من احدهما فی الطول فلو تداخل الخط المستقبل المتوسط بین الخطین العرضیین فی احدهما لم یکن ٥ المتداخلان معا اطول من احدهما والا لم یکن الخط المستقل متوسطا بینهما بل یقع خارجا عنهما لکن المفروض انه متوسط هف واقول فساده ظاهر لان الناظر معترف بان کل خطین مجموعهما اعظم من الواحد اذا کانا متسامتین فی الطول واما اذا کانا متلاقیین فی العرض فلا ولا جایز ان یجب والا لانقسم الخط فی جهتین لان ما یلاقی منه احدهما غیر ما یلاقی الآخر وهو مح واما انه لا یجوز ان یکون سطحا فلانها لو کانت سطحا فاذا انتهی الیه طرفا الجسمین فاما ان یجب تلاقیهما او لا یجب وکل واحد منهما باطل علی ما مر فی الخط واما انه لا یجوز ان یکون جسما فلانها لو کانت جسما لکانت مرکبة من الهیولی والصورة لما مر واما انه لا سبیل الی الثانی فلانها اذا کانت غیر ذات وضع فاذا اقترنت

الحاشیة: الظ ان مراد الناظر ان طرفی الخط او الخطین المتصل بخط آخر علی الاستقامة یکون مجموع کان اعظم من احدهما فی الطول لا انهما کیف کانا یکون المجموع اعظم من احدهما فی الطول او ان مجموع الخطین اعظم من مقدار احدهما او فی کلا التوجیهین لا یرد ما اورده فافهم

2

بها الصورة الجسمية وصارت ح ذات وضع بالضرورة فاما

ان لا يحصل في حيز اصلا او يحصل في جميع الاحياز او يحصل في

بعض الاحياز دون بعض قيل عليه يجوز ان لا يقترن بها الصورة

ابدا واجيب بانها بالنظر الى ذاتها ان لم يقبل الصورة لم يكن هيولى

بل من المفارقات فان قبلتها فلحوقها لصورة ممكن لها بحسب

ذاتها والممكن لا يلزم منه مح لكن عروض الصورة لها مستلزم

للمح لا يقال المحال الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات من حيث

انه ممتنع فان استلزام عدم العقل عدم الواجب من حيث انه ممتنع

لوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور

الخارجة فلا يستلزم المح والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا كذلك

لان الهيولى المجردة اذا نظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى

المانع وفرض لحوق الصورة اياها يلزم منه مح وقد يجاب ايضا

بان الكلام في هيولى الاجسام هل كانت مقترنة بالصورة في

اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة

مجردة ثم اقترنت بالصورة والاول والثاني محال لان بالبديهة

والثالث ايضا لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن

لان الهيولى على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية

[Marginal notes:]

لانها صارت جسما

من المادة كالمجردات

لانه علة تامة له والعلة التامة هو الذي يلزم من عدمه عدم المعلول ومن عدم المعلول عدمه

كان عدم العقل الاول يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لانا نقول الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا بالذات مح

فكذلك

٢١

وكذلك نسبة الصورة الجسمية فانها يقتضي حيزا
مطلقا لا معينا فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض
يلزم الترجيح بلا مرجح وهو ممنوع قيل يجوز ان يقتضيه يقتضيه
الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ما سنبين
واجيب بان الصورة النوعية وان عينت مكانا كليا لكن
نسبتها الى جميع اجزائه واحدة فلا تصلح مخصصا للهيولى
بجزء معين منها ولك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى
صورة اخرى او حالة من الاحوال تعين بها بعض اجزاء
المكان الكلي وايضا قد يكون الهيولى المجردة هيولى
عنصر كلي فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية
وقد يجاب بان الهيولى اذا حصلت في بعض الاحياز
فلا بد ان يتخصص كل من اجزائها بجزء معين من اجزاء
ذلك الحيز والصورة النوعية لا يقتضي ذلك لان نسبتها
الى جميع الاجزاء على السواء فتخصيص الاجزاء بالاجزاء
مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا
ولا يبعد ان يقال الهيولى المقارنة للصورة متصلة المتصلة صح
فيكون اجزاؤها مفروضة لا موجودة في الخارج فلا نقض

مكانا وقد جاز ان يكون هناك حالة مخصصة للهيولى بوضع
معين ولا يلزم الاعتراض على هذا التقدير بان يق ان الماء
اذا انقلب هواء وعلى العكس صار المنقلب اولى بموضع
من اجزاء الحيز الطبيعي لما انقلب اليه مع تساوى نسبته
اليها فليكن الهيولى بعد مقارنة الصورة اولى بحيز مع
تساوى نسبتها الى جميع الاحياز لان الوضع السابق يقتضى
الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح اى اذا انقلب
مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب فى الموضع
الطبيعي للماء انتقل الى اقرب مواضع الهواء من ذلك الموضع
فالقرب مرجح للحصول فيه وان كان قبل الانقلاب فى موضع
الهواء قسرا استقر فيه بعده طبعا فالحصول فى ذلك الموضع
مرجح ولا يتصور مثل ذلك فى الهيولى التى لا وضع لها اصلا
فى اثبات الصورة النوعية وهى التى يختلف
بها الاجسام كلها انواعا فاعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية
صورة اخرى غير صورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام
ببعض الاحياز باقتضائه السكون فى مكانه عند حصوله
فيه والحركة اليه عند خروجه عنه دون البعض بل

سائر آثاره ليس لامر خارج عن الجسم بالضرورة ولا الهيولى
لانها قابلة فلا يكون فاعلة لما يجئ وايضا هيولى العناصر
مشتركة لانقلاب بعضها بعضا فلا يكون مبدأ لامور مختلفة
ثم اما ان يكون للجسمية العامة اى الصورة الجسمية المتشابهة
فى جميع الاجسام او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت
الاجسام كلها فى ذلك فتعين الثانى وهو المط لا يخفى عليك
انه لابد لاختصاص الاجسام بصورها النوعية من سبب وقد ذهبوا
الى ان مخصص الاختصاص فى الاجسام العنصرية لان المادة العنصرية تبدل
حدوث كل صورة فيها كانت متصفة بصورة اخرى لاجلها استعدت
لقبول الصورة اللاحقة واما فى الاجسام الفلكية فلان لكل فلك
مادة مخالفة بالماهية لمادة الفلك الاخر وكل مادة فلكية لا تقبل الا
الصورة التى حصلت فيها قيل لم لا يجوز ان يكون الاختصاص لاجل الاثار
فى العنصريات لان مادتها قبل الاتصاف بكل كيفية كانت متصفة بكيفية
اخرى لاجلها استعدت لقبول الكيفية اللاحقة وفى الفلك لان مادة
كل فلك لا يقبل الا كيفيتها الحاصلة لها فلا يحتاج الى اثبات الصورة النوعية
وقد اجاب بانا نعلم بالبديهة ان حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء وذلك
من اختلافهما بامر جوهرى مختص واعلم ان دليلهم لو تم لدل على ان
لاثار الاجسام مبدء فيها واما ان ذلك المبدء واحد او متعدد

فلا دلالة عليه ولعلهم انما اقتصروا على الواحد لعدم
احتياجهم الى الزايد فان قيل هذا مناف لقولهم الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد قلنا امتناع صدور المتعدد
عن الواحد مشروط بعدم تعدد الجهات في الواحد والصور
النوعية وان كانت امرا واحدا بالذات الا انها متعددة
الجهات تقتضي لكل جهة ما يناسبها ... يرتفع بها الاشكال
في كيفية التلازم المذكور للهيولى والصورة اعلم ان
الهيولى ليست علة للصورة لانها لا تكون موجودة بالفعل
قبل وجود الصورة تمام ان اراد ان الهيولى لا تتقدم
على الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه ان الثابت فيما سبق هو
ان الهيولى يمتنع انفكاكها عن الصورة ولا يظهر منه الا ان
الهيولى لا تتقدم على الصورة تقدما زمانيا واما انها لا تتقدم
على الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم منه وان اراد انها
لا تتقدم على الصورة تقدما زمانيا فح ان اراد بقوله والعلة
الفاعلية للشيء يجب ان يكون موجودة قبله انها يجب تقدمها
على المعلول بالذات ثم لكن لا يحصل المط من المقدمتين
وان اراد انها يجب تقدمها بالزمان فمم فان الواجب والعقل الاول

مشاويان

٢٣

متساويان بحسب الزمان والصورة ايضا ليست علة للهيولى

قيل لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل تعين لانها ليست
فاعلة للشكل والا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل على ما بينا ولا علة
قابلة لان القابل هو الهيولى فلا يتقدم بوجوب وجودها الفايض عن
العلة المفارقة على الشكل فوجب وجودها مع الشكل ان لم تتوقف
عليه او بعده ان توقف عليه واقول فيه نظر لانه لا يلزم من نفي ان يكون
الصورة علة فاعلية او قابلة للشكل نفي العلية مطلقا لجواز ان تكون
شرطا فلا يلزم نفي تقدمها على الشكل وايضا ما بينه فيما سبق هو
ان الصورة لو كانت مخصصة للشكل لزم الاشتراك المذكور لا انها
لو كانت علة فاعلية له لزم ذلك بل هو خلاف الواقع وقد يقال
الشكل هو الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحد او الحدود وتلك
الهيئة متاخرة عن وجود ذلك الحد او الحدود ومتاخرة عن وجود
المقدار الذي هو المحدود وهو متاخر عن الجسم المتاخر عن
الصورة لوجوب تاخر الكل عن الجزء فاذن الشكل متاخر عن الصورة مع
بهذه المراتب فكيف يقال انها مع الشكل او متاخرة عنه واجاب عنه
المحقق الطوسي بان هذا البيان يفيد تاخر الشكل عن ماهية
الصورة لا عن الصورة المشخصة والذي ندعيه عدم تاخر

الشكل عن الصورة المتشخصة لاحتياجها فی تشخصها الی التناهی والشكل

ولا يبعد ان يحتاج الشئ فی تشخصه الی ما يتاخر عن ماهيته كالجسم

المحتاج فی التشخص الی الاين والوضع المتاخرين عنه فان التناهی و

الشكل غير متاخرين عن الصورة المتشخصة من حيث هی متشخصة وان كانا

متاخرين عن ماهيتها هذا ولا يسبح ان يقول لان الصورة متاخرة

الماتن

عن الشكل قطعا وللقائل ان يقول احتياج الصورة فی تشخصها اليه غير

معقول لانه ان كان ان كان المحتاج منها الی التشخص بذاته وليس كذلك

فان السمة المتشخصة المبينة باقية مع تبدل افراد التناهی والشكل

عليها وان كان الی الكلی فذلك باطل قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انضمام

الشكل الكلی مثلا الی الصورة لا يفيدها تشخصا والشكل لا يوجد قبل الهيولی

فهی اما متقدمة عليه او معه فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولی

لكانت متقدمة علی الهيولی بالذات والهيولی متقدمة علی الشكل بالذات

الشكل لا يوجد قبل الهيولی

او معه بحكم المقدمة الثانية فكانت الصورة متقدمة علی الشكل بالذات

لان المتقدم علی المتقدم علی الشئ والمتقدم علی ما مع الشئ متقدم عليه هف

بحكم المقدمة الاولی وانت تعلم ان الحكم بان المتقدم علی ما مع الشئ متقدم

علی ذلك الشئ لا يظهر صحته فی التقدم والمعية الذاتيين وتقدم الهيولی

متقدمة علی الصورة قطعا بناء علی لحوق الشكل انما هو بمشاركة الهيولی

الشكل

وح لا يحتاج الي المقدمة الممنوعة فاذن وجود كل منها عن
سبب منفصل هذا مبني علي ما زعموا من ان المتلازمين يجب
ان يكون احدهما علة موجبة للاخري او يكونا معلولي علة
موجبة لهما ليتحقق التلازم اذ العلة الموجبة ما يمتنع تخلف المعلول
عنه سواء كانت علة تامة او جزءا اخيرا منها فهي مستلزمة
للمعلول وبالعكس واحد المعلولين مستلزم لها وهي للمعلول
الآخر وبالعكس وهنا بحث لانه اذا اعتبر في العلة الموجبة
الايجاد فلا نم انه اذا لم يكن احد المتلازمين علة موجبة
للاخر ولم يكونا معلولي علة موجبة لهما لزم امكان انفراد
احدهما عن الاخر وهو ظ وان لم يعتبر فيها لم يلزم ان يكون
الهيولي علة فاعلية علي تقدير كونها موجبة فلا يكون وصف
العلة بالفاعلية فيما سبق مناسبا للمقام وليست الهيولي غنية
من كل الوجوه عن الصورة لما مر انها لا تتقوم بالفعل بدون
الصورة اي بدون ماهيتها فهي تستحفظ المادة بتواردها
عليها ولو زال صورة عنها ولم يقترن صورة اخري بها
عدمت المادة فتلك الصور المتواردة عليها كالدعائم يزال
واحدة عنها عن السقف ويقام مقامها دعامة اخري فيكون

اسس باقيا على حاله بتعاقب ثلاث ابن عليم وليست الصورة ايض
غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما ثبت انها لا توجد بدون
الشكل المفتقر الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى الصورة في وجودها وبقائها
اقول فيه بحث اذ لو كان ما ذكر كافيا في الاثبات ان الهيولى مفتقرة الى الصورة
في البقاء لكانت الصورة ايض مفتقرة الى الهيولى فيه لما بين ايض ان
الصورة لا توجد بالفعل بدون الهيولى وقد يقال هذا مناف
لما سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى اذ لا معنى للحاجة للعلة
الا ما يحتاج اليه الشيء في تحققه فلو افتقرت الهيولى الى الصورة
في الوجود لكانت الصورة علة لها والجواب ان المراد ههنا ان
الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة لا الى الصورة المشخصة لجواز
انتفائها مع بقاء الهيولى والمذكور سابقا هو ان الصورة المشخصة
ليست علة للهيولى فلا منافات والصورة تفتقر الى الهيولى
في تشكلها قيل لما تغاير جهتا التوقف فيهما لم يلزم دور قيل عليه
واورد عليه انه لا يلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة
في التشكل وبالعكس اذ يحتاج كل منهما الا في ذات القابل في تشكلها الى
ذات الاخرى لا الى تشكلها وقد يجاب بان احدهما اذا
كانت علة لتشكل الاخرى فهي من حيث انها متشخصة تكون

مقدمة

متقدمة علي تشكل الاخري ومن متشخصا تها الشكل
تقدمها من حيث انها متشكلة فلو انعكس الامر لزم
ان الشكل ليس متشخصا بمعنى انه يفيد الهذية بل يعني
انه لازم للشخص من حيث هو شخص وتقدم العلة
يجب ان يكون بذاتها وتشخصها لا بلوازمها ولا يتوهم
ان تقدم الملزوم بالذات يوجب تقدم اللوازم فان العلة
الملزومة لمعلولها متقدمة عليه بالذات مع استحالة تقدمه
على نفسه في المكان وهو اما الخلاء اي البعد
المجرد عن المادة واكثر اطلاق الخلاء على المكان الخالي
عن الشاغل او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس
للسطح الظاهر من الجسم المحوي لان الجسم بكليته في
مكانه ومالي له فلم يجز ان يكون المكان امرا غير منقسم لانه
ان يكون المنقسم في جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم
ولا ان يكون امرا منقسما في جهة واحدة فقط لاستحالة
كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم في جهتين او في جهاته
كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة الجوهري
ولا يجوز ان يكون حالا في المتمكن والا لانتقل بانتقاله بل فيما

يحويه ويجب ان يكون مماسا السطح الآ من المتمكن في جميع جهاته والا لم
يكن ما يليه فهو السطح الباطن من الجسم الحادي المماس للسطح الظاهر
من المحوي وهذا مذهب المشائين وعلى الثاني يكون المكان بعدا منقسما
في جميع الجهات مساويا للبعد الذي في الجسم بحيث ينطبق احدهما على
الاخر ساريا فيه بكليته فذلك البعد الذي هو المكان اما ان يكون امرا
موهوما يشغله الجسم ويملأه على سبيل التوهم وهذا مذهب المتكلمين
واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون بعدا ماديا قائما
بالجسم والا يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فهو
بعد مجرد وهذا مذهب الاشراقيين ويسمونه بعدا مفطورا
لزعمهم انه فطر عليه البديهية وصحفه بعضهم بالمقطور بالقاف
اي معدله الانقطار ويجب ان يكون جوهرا لقيامه بذاته وتوارد
المتمكنات عليه مع بقائه بشخصه فكانه جوهر متوسط بين العالمين
اعني الجواهر المجردة التي لا تقبل اشارة حسيه والاجسام التي
هي جواهر كثيفة وح يكون الاقسام الاولية للجوهر ستة على ما هو
المشهور فالاول بط فيتعين الثاني فانما قلنا الاول بط لانه لو
كان خلاء فاما ان يكون لاشيا محضا او بعدا موجودا مجردا
عن المادة لا سبيل الى الاول لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان
الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة

البديهية

عالم البرزخ

والنقصان

والنقصان استحال ان يكون لاشيا محضا قيل قبول الزيادة والنقصان
فيه انما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه الا الوجود الفرضي واما الا
موجودا حقيقة فغير لازم فقد يجاب عنه بانا نعلم بالضرورة
ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض واقول
ان اراد التردید بين اللاشيء في الخارج والموجود فيه كما هو الظ ه
اذ العادت جارية بابطال مذهبي المتكلمين والاشراقيين بوجهين
ابطل بهما شقي التردید الاول بالاول والثاني بالثاني فلنم ان ما ذكر
لا يدل على انه ليس لاشيا في الخارج بل يدل على انه ليس لاشيا في نفس
الامر وان اراد التردید بين اللاشيء في نفس الامر والموجود فيها
فيتسع دائرة المناقشة في الشق الثاني ولا سبيل الى الثاني لانه لو كان
البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل والا لكان لذاته
مفتقرا اليه وهذا مناف لتجرده فاستحال اقترانه به اي على وجه
الافتقار هف لانه مفتقر اليه في الاجسام وفيه بحث لانه موقوف
على تماثل الابعاد المادية والمجردة مع ان المادية اعراض والمجردة
جواهر وعلى عدم الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين وكلاهما
ممنوعان في الحيز كل جسم فله حيز طبيعي قيل هذا ينتقض
بالجسم المحيط فانه جسم وليس له حيز على تفسيره اي السطح ه

الباطن من الحادي المماس للسطح الظاهر من المحوي او ليس
وراءه جسم اخر نعم له وضع ومحاذات بالنسبة الى ما في جوفه
وقد يجاب في المحاكمة عن ذلك بان الحيز عندهم ما به يتمايز الاجسام في الاشارة
الحسية وهو اعم من المكان لتناوله الوضع الذي يمتاز به
المحدد عن غيره في الاشارة الحسية فهو متحيز وليس في مكان
ولا بعد في ان يكون الحالة التي تميزه في الاشارة الحسية
عن غيره طبيعية له وان لم يكن شيء من اوضاعه ونسبه بالقياس
الى ما تحته امرا طبيعيا فان قلت هذا امناف لما صرح به المحقق الطوسي
في شرح الاشارة من ان المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز
وذلك لان المكان عندهم قريب من مفهومه اللغوي
وهو ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير واما الحيز
فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول بالمتحيز الذي
لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ
والجمهور من الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن
من الحادي المماس للسطح الظاهر من المحوي قلت المفهوم
من كلام الشيخ ان الحيز اعم من المكان حيث قال
في موضع من طبيعيات الشفاء لا جسم الا ويلحقه ان

يكون له حيز اما مكان واما وضع وترتيب وفي موضع اخر منها
كل جسم فله حيز طبيعي فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا لانا
لو فرضنا عدم تاثير القاسر اى الامور الخارجة لكان في حيز
معين بالضرورة وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او
لقاسر اى امر خارج وانما فسرنا القاسر اذ لو كان المراد منه ما بذلك
كان تاثيره على خلاف مقتضى الطبع لم يكن الترديد حاصرا الا
بسهولة لانا فرضنا عدم تاثير القاسر فاذن انما يستحقه
بطبعه اذ لا يمكن استناده الى الجسمية المشتركة لان نسبتها
الى الاحياز كلها على السوية ولا الى الهيولى لانها تابعة للجسمية
في اقتضاء حيز ما على الاطلاق فتعين استناده الى امر داخل الاطلاق
فيه مختصا به يعني الطبيعة وهو المط فان قلت تاثير الفاعل
فيه ان كان من الامور الخارجة التي فرض خلوه عنها فلزم
انه عند تخليته مع طبعه يكون موجودا فضلا عن ان يكون
حاصلا في مكان او مقتضيا له وان لم يكن منها جاز ان يكون
حصوله في مكان معين من فاعله فان الاين من لوازم وجود
الجسم ولا يمكن تحقق التاثير في وجود شيء بدون تحقق التاثير
فيما هو لازم وجوده فالفاعل اذا اوجد الجسم اوجده في

مكان معين لا محالة قلت هذا وارد على القايل بان المكان هو البعد
واما القائل بانه هو السطح فله ان يمنع ان الاين من لوازم الجسم
كما فى المحدد وارد عليهما ان تخلية الجسم مع طبعه وان
كانت ممكنة فى الذهن نظرا الى ذات الجسم لكنها جاز ان
يكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال بها
على ان للجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل على انه له مكانا
طبيعيا على ذلك التقدير الذى لا يطابق الواقع ولا يجوز
ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان لانه لو كان له حيزان
طبيعيان فاذا حصل فى احدهما وخلى مع طبعه ه
فاما ان يطلب الثانى اولا فان طلب الثانى يلزم ان لا يكون
الحيز الاول الذى حصل فيه طبيعيا لانه هارب عنه طالب
لغيره وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم يكن طالبا للثانى
يلزم ان لا يكون الحيز الثانى طبيعيا لانه ليس طالبا له حينما
خلى وطبعه وقد فرضناه طبيعيا هف اورد عليه بان
عدم الطلب للمكان الطبيعى بسبب انه وجد مكانا
طبيعيا آخر لا يقدح فى كون هذا المكان طبيعيا له فان
طلب المكان انما يكون اذا لم يكن واجدا لمكان هو مطلوبه

وقيل لشرح هذا الكلام لو وجد لجسم حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معًا او في احدهما او لا يحصل في شي منهما والكل بط اما الاول فظ واما الثاني فلما ذكره المص واما الثالث فلانه ح اما ان لا يكون علي سمت الحيزين او يكون عليه وح اما ان يتوسطها او يقع منها في جهة فعلي الاولين يلزم ميله طبعا الي جهتين مختلفتين وهو مح وعلي الثالث يميل الي جهتهما طبعا فاذا وصل الي اقربهما عاد الي القسم الثاني وقد تبين بطلانه واقول لا حاجة لاتمام كلام المص الي هذا التطويل فان محصله ان لو كان لجسم واحد حيزان طبيعيان لامكن حصوله في احدهما والتالي بط اذ يلزم علي تقدير وقوعه الخلف فكذا المقدم

في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه فهو متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا قد مر ما فيه فتذكر وانما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر اي الامور الخارجة

كان على شكل معين و ذلك الشكل اما ان يكون لطبعه او لقاسر
لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن
طبعه وهو المط اورد عليه ان تشكل الجسم يتوقف على تناهي
ابعاده ولا شك ان طبيعة الجسم لا تقتضي تناهي ابعاده
ولا تستلزمه من حيث هي وما يعرض الشيء بواسطة ليست
مستندة الى ذاته ولا لازمة له من حيث هو لا يكون عارضا
له لذاته وهذا بعينه واردة في المكان بمعنى السطح فان
حصول الجسم فيه موقوف على وجود جسم حاو وهو امر
غريب قطعا بخلاف المكان بمعنى البعد فان حصول الجسم
فيه موقوف على حصوله وهو ان لم يستند الى ذات الجسم
لكنه لازم له من حيث هو

في الحركة والسكون

اما الحركة فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
قيل بيانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع
الوجوه والا كان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا
وقد فرضناه موجودا هف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه
وهو الموجود الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالباري
وسائر العقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها

فمن حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك
الخروج اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون والفساد
كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء
بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة واحدة او على
التدريج فهو الحركة اقول فيه بحث اما اولا فلانه يحصل
للنفس صفات لم تكن لها قبلها خروج عن القوة الى
الفعل باعتبار تلك الصفات ولا يسمى ذلك الخروج
حركة ولا كونا ولا فسادا واما ثانيا فلان الانتقال
في الجدة والفعل والانفعال والمتى دفعي عند بعضهم
مع انه لا يسمى كونا ولا فسادا فان قلت الحركة قد تطلق
على كون الجسم بحيث اي حد من حدود المسافة يفرض
لا يكون هو قبل آن الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه
ويسمى الحركة بمعنى التوسط وهي صفة شخصية
موجودة في الخارج دفعة مستمرة الى المنتهى تستلزم
اختلاف نسب المتحرك الى حدود المسافة فهي باعتبار
ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها الى تلك الحدود سيالة
ثم فباستمرارها وسيلانها يفعل في الخيال

امرا ممتدا غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسم
نسبة المتحرك الى الجزء الثاني في الخيال قبل ان يزول نسبته الى الجزء
الاول عنه يتخيل امر ممتد منطبق على المسافة كما يحصل من القطرة النازلة
والشعلة الجوالة امر ممتد في الحس المشترك فيرى لذلك خطا
او دائرة والحركة بهذا المعنى لا وجود لها الا في التوهم لان
المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم يوجد الحركة بتمامها واذا
وصل فيه انقطعت الحركة واما السكون فهو عدم الحركة عما من
شانه ان يتحرك فالمجردات غير متحركة ولا ساكنة اذ ليس من شانها
الحركة فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وقيل السكون
الاستقرار زمانا فيما يقع فيه الحركة فالتقابل بينهما تقابل
التضاد وكل جسم متحرك فله محرك غير جسميته اذ لو تحرك
الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا على الدوام والتالي
كاذب فالمقدم مثله ثم الحركة باعتبار مقولة هي فيها على اربعة
اقسام ومعنى وقوع الحركة في مقولة هو ان الموضوع يتحرك
من نوع لتلك المقولة الى نوع آخر منها او من صنف الى صنف
او من فرد الى فرد فحركة في الكم كالنمو وهو ازدياد حجم الاجزاء
الاصلية للجسم بما ينضم اليه ويداخله في جميع الاقطار
الابعاد

علي نسبة طبيعية بخلاف السمن فانه زيادة في الاجزاء
الزايدة والاجزاء الاصلية في بعض الحيوانات
هي المتولدة من المني كالعظم والعصب والرباط
والزايدة فيه هي المتولدة من الدم كاللحم والشحم
والسمن والذبول هو انتقاص حجم الاجزاء الاصلية
للجسم بماينفصل عنه في جميع الاقطار علي نسبة
طبيعية بخلاف الهزال فانه انتقاص عن الاجزاء الزايدة
وقدعدّ العلامة في شرح القانون السمن والهزال
من اقسام الحركة في الكمية وهنا بحث اذ الحركة في مقولة
تستدعي امرا واحدا بعينه يتوارد عليه افراد تلك المقولة
ولا شك ان افراد المقدار في النمو والذبول لايتوارد علي
شي واحد بعينه لان المقدار الكبير في النمو لم يعرض
لما كان له المقدار الصغير بل للمقدار الكبير انما يعرض
لما كان له المقدار الصغير مع امر آخر منضم اليه وهذا
المجموع غير ما كان له المقدار الصغير سواء صار متصلا
واحدا اولا وكذا المقدار الصغير في الذبول لم يعرض
لما كان له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما يعرض

ربط الشئ اي شده وثبته والرباط ما تشد به القربة والدابة وغيرهما وقطع الله رباطه [illegible] صح

قوله لانا نعلم الخ [illegible] الاجزاء الاصلية [illegible] المجموع [illegible] والذبول [illegible]

لجزء ما كان له المقدار الكبير فمحل المقدار الكبير والصغير في
حالتي النمو والذبول متغايران قطعا فليسا من الحركة الكمية
وكذا الحال في السمن والهزال فينحصر حينئذ في التخلخل و
التكاثف وارادوا بالتخلخل هٰهنا ان يزيد مقدار الجسم
من غير ان ينضم اليه غيره وبالتكاثف ان ينتقص مقدار
الجسم من غير ان ينفصل عنه جزء وقد يطلق التخلخل على
الانتفاش وهو ان يتباعد الاجزاء ويداخلها جسم غريب
كالقطن المنفوش والتكاثف على الاندماج وهو ان يتقارب
الاجزاء بحيث يخرج ما بينهما من الجسم الغريب كالقطن الملفوف بعد نفشه
وقد يطلقان على رقة القوام وغلظه ومما دل على تحققهما ان
القارورة الضيقة الراس اذا كبت على الماء فلا يدخلها اصلا
فاذا مصت مصا قويا ثم كبت عليه دخلها وما ذلك لخلاء حدث فيها
بالمص لامتناعه بل لان المص اخرج بعض الهواء واحدث
في الهواء الباقي تخلخلا فكبر حجمه بحيث يشغل مكان الخارج
ايضا ثم اوجد فيه البرد الذي في الماء تكاثفا فصغر حجمه
وعاد بطبعه الى مقداره الذي كان له قبل المص فدخل
فيها الماء ضرورة امتناع الخلاء هكذا قالوا واقول الظاهر

هر چه سو ... آنرا یافتند اهل حکمت منحصر در ده مثال جوهر و کیف و کم و این و متی وضع و اضافه و ملک و فعل و انفعال

ان السكانه هناك ليس لبرد الماء فان التجربة شاهدة بان القارورة
المذكورة اذا كبت على الماء الحار جدا يدخل فيها وحركة في الكيف
كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية ويسمى هذه الحركة
استحالة وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بان
اين الى اين آخر على سبيل التدريج ويسمى هذه الحركة نقلة و
حركة في الوضع وهي ان يكون للجسم حركة على الاستدارة فان كل
واحد من اجزائه يباين اي يفارق كل واحد من اجزاء مكانه لو كان
له مكان ويلازم كله مكانه فتختلف نسبة اجزائه الى اجزاء
مكانه على التدريج اقول ههنا بحث اذ قد علم مما سبق ان الحركة
في الوضع هي الانتقال من وضع الى آخر تدريجا فلا نم ان تلك الا
منحصر فيما ذكر فان القائم اذا انتقل من وضع الى وضع آخر مع انه
لا يتحرك على الاستدارة وثبوت الحركة الاينية لا ينافي ذلك و
الاظهر ان الحركة واقعة في بواقي مقولات العرض ايضا اما الاضافة
فلانه اذا فرض ان ماء اشد سخونة من ماء آخر ويتحرك في الكيف
حتى صار سخونته اضعف من سخونة الآخر فان هذا الماء
انتقل من نوع من الاضافة اعني الاشدية الى نوع آخر منها اعني
الاضعفية انتقالا تدريجيا وكذلك اذا كان جسم في مكان

سبيل

تقدم

اعلى ثم تحرك في الاين حتى صار في مكان اسفل او كان اصغر مقدارا
من جسم آخر ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم مقدارا منه او كان على
اشرف اوضاعه ثم تحرك منه الى وضع هو اخس اوضاعه فقد
انتقل الجسم في هذه الصورة ايض من اضافة الى اخرى تدريجا
واما الملك فلان العمامة اذا تحركت الى النزول او الصعود
فلا شك انه يتغير هيئة احاطتها بالتدريج تبعا لحركتها في الاين
واما الفعل والانفعال فلانه اذا تحرك الجسم من سخونة الى اشد
منها بالتدريج تحرك من تسخين الى اقوى منه كذلك واذا زاده
الاستعداد في قابل السخونة اشتد التسخين وقال الشيخ في الشفاء يشبه
ان يكون الانتقال في متى دفعيا اذ الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر
الى شهر يكون دفعة وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض
فصل والمشترك بينها هو الآن فاذا فرض زمانان يتشرك ان في آن فقبل
ذلك الآن يستمر للموضوع متاه بالقياس الى الزمان الاول وبعده
يستمر له متاه بالقياس الى الزمان الثاني وذلك الآن نهاية
وجود الاول وبداية حصول الثاني فلا تدريج في الانتقال ويرد
عليه ان الفاصل بين اجزاء المسافة حدود غير منقسمة فيكون
الانتقال من بعض تلك الاجزاء الى بعض دفعيا ايض ولكن اذا

فدفعي

فرض مكانان بينهما مسافة منقسمة كان الانتقال من احدهما
الى الآخر تدريجيا فكذا الحال فى الانتقال من زمان الى زمان
آخر بينهما زمان كالفجر والمغرب مثلا فانه يكون تدريجيا لا
دفعيا ونقول ايضا ما يوصف بالحركة اما ان يكون الحركة
حاصلة فيه بالحقيقة اولا بل ما يكون الحركة حاصلة فى شئ آخر
يقارنه فيوصف هذا بالحركة تبعا لذلك الشئ والحركة المنسوبة
الى الاول يسمى ذاتية والمنسوبة الى الثانى يسمى عرضية كحركة
اعراض الجسم والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية
لان القوة المحركة اقول ان اراد بها مبداء الميل فلا يلائم قوله
اما ان يكون مستفادة من خارج اى امر متميز عن المتحرك فى
الاشارة الحسية اولا يكون وان اراد بها الميل فلا يلائم قوله
فان لم يكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور اولا
يكون اذ الميل على ما ذكر الشيخ فى رسالة الحدود كيفية بها
يكون الجسم مدافعا لما يمانعه وهى عديمة الشعور قطعا فان
حملت على الاول فالمراد تحريكها وان حملت على الثانى فالمراد
ان يكون لمبديها شعور والحمل على الاول اولى بالعبارة فان
كان لها شعور قيل مجرد الشعور لا يكفى فى كون الحركة ارادية

كما في الساقط من علو مع شعوره بسقوطه بل
اذا كان لها شعور وارادة فهي الحركة الطبيعية
الارادية اقول هذا مدفوع بان مبدء الميل
هناك هو الطبيعة ولا شعور لها وان كان
المتحرك شعورا وان لم يكن لها شعور فهي الحركة
الطبيعية وان كانت مستفادة من خارج الحركة
القسرية فيه اشارة الى ان فاعل الحركة القسرية
طبيعة المقسور لا القاسر والالزم من انعدامه
انعدامها بل هو معد في الزمان اذا فرضنا
حركة واقعة في مسافة على مقدار من السرعة وابتدأت
معها حركة اخرى ابطاء منها واتفقتا في الاخذ
والترك الاولى ترك الاخذ لتكراره وجدت
البطية قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة
والسريعة قاطعة لمسافة اكثر اذا كان كذلك كان
بين اخذ السريعة وتركها امكان اي امر واحد
عين المسافتين والحركتين ممتد يسع قطع مسافة
معينة بسرعة معينة وقطع مسافة اقل منها ببطوء

معين قال الامام هذا مبني على وجود حركتين يبتديان وينتهيان معاً

معا وليست هذه المعية الا المعية الزمانية التي لا يمكن اثباتها الا بعد

اثبات الزمان فيلزم الدور ايضا هو مبني على وجود حركتين احدهما

اسرع والاخرى ابطأ ولا يمكن اثبات السرعة والبطؤ الا بعد اثبات

الزمان فيلزم دور آخر واجاب بان الزمان ظاهر الوجود والعلم

به حاصل فان الامم كلهم قدروه بالساعات والايام والشهور

والاعوام والمقصود بيان حقيقة المخصوصة اعني كونه كما ومقدارا

للحركة ولا شك ان العلم بوجود الزمان يكفينا في اثبات المعية و

السرعة والبطؤ فلا دور واقول يمكن ان يجاب ايضا بان ثبوت

المعية والسرعة والبطؤ وان توقف على ثبوت الزمان في نفس

الامر لكن لا يتوقف العلم بذلك على العلم بهذا حتى يلزم الدور

وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فان الحركتين اذا اختلفتا اختلفتا

في الاخذ والترك لتفاوت امكاناهما وغير ثابت اذ لا يوجد اجزاءه

معا بالضرورة وقيل لانه يلزم من اجتماعها اجتماع الحركة الواقعة فيها اجزاءه صح

واقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد ان الزمان مقدار الحركة فهي

كما انها واقعة في الزمان واقعة في المسافة ولا يلزم من اجتماع

اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع اجزاء

الزمان ايض اجتماعها وقيل لو اجتمع اجزاءه لكان
الحادث في يوم الطوفان حادثا في يومنا وبالعكس
وانت تعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزاء الشيء ان يكون
الحاصل في احدهما حاصلا في الاخر فههنا امكان
مقدر غير ثابت وهو المعني من الزمان وفي المباحث
المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما امر
موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة
بمعني التوسط ويسمي بالآن السيال ايض والثاني
امر متوهم لا وجود له في الخارج فانه كما ان الحركة
بمعنى التوسط تفعل الحركة بمعنى الحركة القطع
كذلك ذلك الامر الذي هو مطابق لها وغير منقسم
مثلها يفعل لسيلانه امرا ممتدا وهميا مطابقا للحركة
بمعني القطع وهو مقدار الحركة لانه كم لقبوله الزيادة
والنقصان وليس مركبا من آنات متتالية لانه
مطابق للحركة المطابقة للمسافة التي تقع عليها الحركة
فلو تركب منها لتركب المسافة من الاجزاء التي
لا تتجزي فيكون مقدارا وقيل مقداريته يتوقف

ام كتاب ٢

ق

ممنوع صح

على ان يكون كما وهو موقوف على انه قابل للزيادة
والنقصان بالذات وهو ولا يخلو اما ان يكون
مقدار الهيئة قارة المناسب ان يقول لامر
قار او لهيئة غير قارة ليتم الحصر فان الامر القار
وهو ما يجتمع اجزاءه في الوجود شامل
للجواهر مطلقا والاعراض القارة كالسواد و
البياض بخلاف الهيئة فانها لا تشتمل الجواهر
اذ لا تغاير بينهما وبين العرض الا باعتبار
الحصول في الهيئة والعروض في العرض لا سبيل
الى الاول لان الزمان غير قار وما لا يكون
قار الا يكون مقدار الهيئة قارة والا لتحقق
الشي بدون مقداره فهو مقدار لهيئة غير قارة وكل
هيئة غير قارة فهي الحركة فالزمان مقدار الحركة وسيجي زيادة
بيان له في الفلكيات ونقول ايضا ان الزمان لا بداية ولا نهاية
له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع
البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية قبل هذا بعض
يتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه ليس زمانيا

لانه ل

لان مقتضى التقدم الزمانى ان يكون المقدم فى زمان سابق
والمتأخر فى زمان لاحق فلو كان ذلك التقدم زمانيا
لزم ان يكون الامس فى زمان متقدم واليوم متأخر فى زمان
عنه وينقل الكلام الى ذينك الزمانين ويلزم ان يكون
هناك ازمنة غير متناهية بنطبق بعضها على بعض وانه
مح بالضرورة وح يجوز ان يكون تقدم على وجوده عدمه
ايضا غير زمانى وقد يجاب بان التقدم الزمانى لا
يقتضى ان يكون كل من المتقدم والمتأخر فى زمان مغاير
له بل يقتضى ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا
تجامع القبل معها البعد فان هذه القبلية
لا توجد بدون الزمان فان لم يكن شيئا من المتقدم
والمتاخر زمانا احتيج فيهما الي الزمان
وان كان احدهما زمانيا والآخر ليس
بزمان احتيج في الآخر الي الزمان دون الاول
وان كان كل واحد منهما زمانا لم يحتج
في شيئ منهما الي زمان زايد عليه وذلك لان
القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان

اولا

اولا وبالذات ولما عداها ثانيا وبالعرض دقيل
يدل علي ذلك انه اذا قيل وجود زيد متقدم
علي وجود عمر واتجه ان يق لماذا قلت انه متقدم
عليه فلو اجيب بان وجود زيد كان مع الحادثة
الفلانية ووجود عمر ومع الحادثة الاخري وتلك
الحادثة كانت متقدمة علي هذه اتجه ايضا ان
يق لم قلت ان تلك متقدمة علي هذه فلو اجيب
بان تلك كانت امس وهذه كانت اليوم وامس
متقدمة علي اليوم لم يصح ان يق لماذا قلت
انه متقدمة عليه واعترض عليه بان انقطاع
السوال عند قولك امس متقدم علي اليوم
انما هو لان التقدم علي اليوم ماخوذ في مفهوم
لفظة امس كما ان التأخر عن اليوم ماخوذ
في مفهوم لفظة الغد فلو قيل لماذا قلت امس
متقدم علي اليوم كان كما لو قيل لماذا قلت ان
الزمان المتقدم متقدم علي الزمان المتأخر
وهذا مما يعد سوالا سخيفا هزدة دكما ان انقطاع

بزا مهفار

السؤال عند قولنا تلك في الزمان المتقدم وهذه
كانت في الزمان المتاخر لا يدل على ان المتقدم
عرض اولي للزمان فكذا انقطاع السؤال
عند ماذكرتم لايدل عليه ولو سلم فانما يدل على
كونه عرضا اوليا بمعني عدم الواسطة في الاثبات
لافي الثبوت وهذا هو للط كما لايخفى فيكون
قبل الزمان زمان هف ولو كان له نهاية
لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع
القبلية فيكون زمانية فيكون بعد الزمان
زمان هف [illegible] وفيه ثمانية فصول
[illegible] في اثبات كون الفلك مستديرا وبيانه
ان ههنا جهتين لا يتبدلان احديهما فوق
والاخري تحت فان القايم اذا صار منكوسا لم منكوسا
يصر ما يلي راسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار
راسه من تحت ورجله من تحت فوق بخلاف
باقي الجهات فان المتوجه الي المشرق مثلا
يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب

[illegible]

عنه

يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الي المغرب
تبدل الجميع وصار قدامه خلفه وبالعكس
ويمينه شماله وبالعكس والجهة تطلق علي
منتهي الاشارات ومنتهي الحركات المستقيمة
وبالنظر الي الاول قيل الجهة الفوق هي محدب
الفلك الاعظم لانه منتهي الاشارة الحسيه
ومقطعها وبالنظر الي الثاني قيل هي مقعر
فلك القمر لانه منتهي الحركة المستقيمة و
والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا نفذت
من فلك القمر كانت الي جهة الفوق قطعا لكونها
آخذة من جهة التحت متوجهة الي ما يقابلها
والمشهور انها ستة وسبب الشهرة امران
عامي وخاصي اما العامي فهو ان الانسان يحيط
به جنبتان عليهما اليدان وظهر وبطن وراس
وقدم فالجانب الذي هو الاقوي في الاغلب الغالب
يسمي يمينا ومقابله يسارا وما يحاذي وجهه
قداما ومقابله خلفا وما يلي راسه بالطبع

الحسية ص

فوقا ومقابله تحتا و لما لم يكن عندهم سوى
ما ذكر و تفتشوا هاهم على هذه الجهات
الست واعتبروها في ساير الحيوانات
ايض لكنهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورها
بالطبع و التحت ما يقابله ثم عمموا اعتبار ما
في ساير الاجسام و ان لم يكن لها اجزاء متمايزة
على الوجه المذكور و اما الخاصي فهو ان
الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة متقا
طعة على زوايا قوايم و لكل بعد منهما
طرفان فلكل جسم جهات ست الا ان امتياز
بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء
المتميزة في الجسم فطرفا الامتداد الطولي
يسميهما الانسان باعتبار طول قامته حيث
هو قايم بالفوق و التحت وطرفا الامتداد
العرضي يسميهما باعتبار عرض قامته
باليمين و الشمال و طرفا الامتداد العمقي
يسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف

فلاعتبار

فالاعتبار الخاصي يشتمل علي اعتبار العامي
مع زيادة هي تقاطع الابعاد علي قوايم ولا
شك ان العامة غافلون عنها وان امكن
تطبيق اعتبارهم عليها وانت تعلم ان
قيام بعض الامتدادات علي بعض مما لا
يجب في اعتبار الجهات واذا لم يعتبر كانت
الجهات غير متناهية لامكان ان نفرض في
جسم واحد بالقياس الي نقطه واحدة
امتدادات غير متناهية وكل واحدة منهما
موجودة قيل فيه اشكال لانهم قالوا التحت
هي المركز الذي هو نقطة موهومة فلا يكون
موجودة واقول كانهم ارادوا الموجود
في نفس الامر ذو وضع غير منقسم في امتداد
ماخذ الحركة ومتي كان كذلك كان الفلك جسما
مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات
وضع لانها لو لم تكن كذلك لما امكنت الاشارة
اليهما فقد يقال انهم ذهبوا الي ان الخطوط

زين الحسين

قوله في امتداد ماخذ الحركة
اي في الامتداد الذي ماخذ
وقع فيه الحركة المستقيمة

ليست مركبة من النقط و لا السطوح من
الخطوط بل هي متصلة في انفسها لا مفصل
فيهما مع انهم جوزوا الاشارة الجسية
الي النقطة المتوهمة في وسط الخط و
الخط المتوهم صح و الي النقطة المتوهمة في وسط السطح
فلا يلزم كون المشار اليه بالاشارة الحسية
موجودا في الخارج بل يلزم احد الامرين
اما وجوده فيه او وجود المحل الذي
يتوهم المشار اليه فيه و لما امكن اتجاه
المتحرك اليهما فيما بالوصول اليها او القرب
منها و انما قيد الاتجاه بهما لامكان اتجاه
المتحرك الي المعدوم الذي يقصد بالحركة تحصيله
كما في الحركة الكيفية و ههنا بحث اذ يمكن
ايضا اتجاه المتحرك الي المعدوم بالوصول
اليه عند القايل بان المكان هو السطح و انما
قلنا انها غير منقسمة في ذلك الامتداد
لانها لو انقسمت و وصل المتحرك الي

فلا اتصل من ذلك الكون او ان
ما دام وصل المتحرك

٣٧٨

اقرب الجزئين وتحرك فلا يجوز حركته في الجهة
لانها اما عنه او اليه الحركة فلو كانت الحركة في الجهة
كانت الجهة مسافة لا جهة وانه محال وح فاما ان
يتحرك من المقصد يعني الجهة او الى المقصد فان
تحرك عن المقصد لم يكن ابعد الجزئين من الجهة
والا لكانت الحركة اليه حركة الى الجهة وان تحرك
الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة والا لكانت
الحركة منه حركة من الجهة واقول اتمام هذا الكلام
موقوف على تسليم امتناع الحركة في الجهة كما اشرنا
اليه واذا ثبت ذلك فلا حاجة الى هذا الترديد لان
انقسام الجهة مستلزم لامكان الحركة فيها واذا
ثبت هذا ثبت ان وضع الجهة ليس بالذات والا لكانت
بجسم او كانت قابلة للانقسام في جميع الجهات كما مر
وح لا بد لها من امر يحدد ويعين وضعها ولا يجب
ان يكون قايمة بالمحدد كما ذكره بعضهم لان
جهة الفوق اعني السطح الاعلى من الفلك الاعظم
وان كانت قايمة بالمحدد الا ان جهة التحت اعني

المركز ليست قايمة فان كان تحدد المركز وتعين وضعها
ايض بالمحدد فنقول تحدد الجهات ليس في خلاء لا
ستحالته ولا في ملاء متشابه والا لما كانت الجهتان
مختلفتين بالطبع لان الملاء المتشابه لا يوجد
فيه امور متخالفة بالطبع فلا يكون احديهما
مطلوبة لبعض الاجسام والاخري متروكة
لذلك البعض هف لان النار والهواء طالبان
بالطبع للفوق هاربان عن التحت كالارض
والماء بالعكس فاذن تحدد الجهات في اطراف
ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه قيل لتوجيه
هذا المقام ان تحدد الجهات ليس في داخل نحن
الملاء المتشابه فاذن هو في اطراف ونهايات خارجة
عن الملاء المتشابه متحصلة به وقال بعضهم
المراد بالملاء المتشابه ملاء لا يوجد فيه امور
متخالفة الحقيقة ليكون بعضها جهة حقيقية
وبعضها جهة اخري متقابلة للاولي وهو
الذي لا يكون متناهيا لان المتناهي يوجد فيه

حدود مختلفة الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقط
وانما تعرضوا للملاء المتشابه تنبيها على ان اثبات
محدد للجهات لا يتوقف على تناهي الابعاد هذا
والكلام على كل من التوجيهتين لا يخ عن تمحل كما
يظهر بادنى تامل ومتى كان كذلك كان محددها
بجسم كري لان تحددها اما ان يكون بجسم واحد
او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون كريا
لان الجسم الذي ليس بكري لا يتحدد به جهة
السفل لان جهة السفل غاية البعد عن جهة
الفوق بحيث لا يمكن ان يتصور هناك ما هو
ابعد منه والا لتبدلت جهة السفل بالنسبة
الى ما هو ابعد منه فصارت فوقا بالقياس
الى ذلك الابعد ولا يتحدد به اي بغير الكري
غاية البعد سواء كان البعد داخلا او خارجا لكن البعد
الخارج لا يتحدد غايته اصلا سواء كان الجسم كريا
او لا فان كل ما يفرض انه ابعد الابعاد لم يكن
ابعد اذ يمكن ان يفرض ما هو ابعد منه ذلك

من

الابعد

البعد فلا يتحدد به جهة السفل بخلاف الكرة
اذ يتحدد بمركزها غاية البعد الداخل فان قلت لا يمكن
تحدد الجهتين بالجسم الكري ايض لانهما جهتان
متقابلتان متقابلة في غاية بحيث يستحيل ان
يتوهم ما هو ابلغ منه والمركز وان كان ابعد
الابعاد المفروضة عن المحيط الا ان المحيط
ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز لجواز
ان يفرض تحدد قطر المحيط اعظم مما هو عليه
فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكري لما وقعتا
على ابلغ وجوه المقابلة قلت هما واقعتان على ابلغ
الوجوه الممكنة وهو كون احديهما ابعد الا
بعاد المفروضة عن الاخري واما كون كل
واحدة منهما ابعد الابعاد المفروضة عن الاخري
فلا يمكن قطعا وان كان باجسام متعددة
وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين
بها غاية البعد لان ما هو ابعد عن بعضها
في الامتداد الواصل بينهما فهو اقرب من الاخر

بمركزه لخ

البعد ص

ولها

وكل ما يفرض غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن مجموع
لكونها غاية القرب من البعض الاخر والمناسب ان يق
لان البعد عن الجسم اذا كان خارجا عنه فهذا البعد عنه
الى اين فيجب ان يكون بعضها محيطا بالاخر والمحيط من
تلك الاجسام يجب ان يكون كرة والا لم يتحدد جهة
السفل فهو كاف في تحديد الجهتين باعتبار مركزه
ومحيطه ونفع المحاط حشو لا دخل له في التحديد ولا بد
ان يكون المحدد محيطا بساير الاجسام اذ لو كان وراءه
جسم ما كانت جهة الفوق القايمة به منتهى الاشارة
تحصل الط انت تعلم ان ما ذكرناه لو تم لدل على كروية
جسم محدد للفوق والتحت محيط بساير الاجسام وهو الفلك
الاعظم ولا يدل على كروية جميع الافلاك كما الادلة المثبتة
في الفصول الاتية فلا تغفل في ان الفلك بسيطة
اي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحقيقة
وهذا الرسم شامل للعناصر ايضا وقد يطلق البسيط على
ثلثة معان اخر الاول ما لا يتركب من اجسام مختلفة الطبايع
بحسب الحس فيشمل العناصر والافلاك والاعضاء
المتشابهة كالعظم واللحم مثلا الثاني ما يكون كل جزء
منه بحسب الحقيقة مساويا للكل في الاسم والحد فيندرج

فيه العناصر دون الافلاك والاعضاء المتشابهة اذ فيها
اجزاء مقدارية هي العناصر ولا تشاركها في اسمها ولا حدودها
الثالث ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحس مساويا
لكله في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر والاعضاء
المتشابهة دون الافلاك لانه لا يقبل الحركة المستقيمة
اي الاينية مطلقا والمستديرة هي الوضعية واما حركة
المبقل له وتغايرها فانما يسمى مستديرة لغة لا اصطلاحا
كما صرح به بعض المحققين ومتى كان كذلك كان بسيطا
اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فلان ما يقبل الحركة
المستقيمة اذا فرض تحركه بها فانه متحرك الى جهة وتارك
جهة نفسي او كل ما هذا شانه فالجهات متحددة قبله وفيه
نظر اذ لا يلزم من ذلك الا تحدد الجهات قبل حركته في الاستعمال
فيه انما الكلام ان يتحدد الجهات قبل وجوده فالمناسب
الاقتصار على انه يتحقق فالجهات لا يكون متحددة به والفلك
ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة
المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو
كان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه اي بسائطه
على شكل طبيعي او قسري او يكون بعضها على شكل
طبيعي وبعضها على شكل قسري لا سبيل الى الاول

وال

منهام

والا لكان كل واحد كريا لان الشكل الطبيعي للبسيط هو
شكل الكرة قالوا لان الطبيعة في الجسم البسيط
واحدة والفاعل الواحد في القابل الواحد لا يفعل الا فعلا
واحدا وكل شكل سوي الكرة ففيه افعال مختلفة فان المضلع
من الاشكال يكون جانب منه خطا والاخر سطحا وآخر
نقطة ولو كان كل واحد منها كرة لاستحال ان يحصل
من مجموعها سطح كري متصل الاجزاء ولا سبيل الى
الثاني والثالث لانه لو لم يكن كل واحد منها او بعضها
كرة فيكون طالبا للشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة
المستقيمة فان تغير الشكل لا يتم من حركة اينية
هف لا يخفى عليك ان الثابت فيما سبق استحالة ان
يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة والمفيد ههنا
استحالة ان يكون اجزائه قابلة لها وفيه اذا كانت
اجزاءه قابلة للحركة المستقيمة كانت جهات حركاتها
متقدمة عليها وهي متقدمة عليه لتقدم الجزء
على الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة عليه
فلم يكن محددا لها هف وفيه بحث اما اولا فلان جزء
الفلك اذا تحرك على دايرة من كثرها مركز العالم فهو
لم يتحرك الى احدى جهتي الفوق والتحت فلم يلزم

تحدد هما قبل المحدد والمحدد انما يحدد هما دون ساير الجهات
واما ثانيا فلان اللازم هو تقدم جهات حركاتها على حركاتها
لا عليها فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة
اي الوضعية لان كل جزء من اجزائه المفروضة فيه
هنا مبنى على ان الفلك متصل واحد لا جزء فيه بالفعل
لا يختص بما طبيعة يقتضي حصول وضع معين و
محاذات معينة لتساوي الاجزاء في الطبيعة اورد عليه
عليه ان البساطة التي يستدل بها على ان الفلك قابل
للحركة المستديرة دالة على انه غير قابل لها لانه اذا تحرك
على الاستدارة فاما ان يتحرك الى جميع الجوانب وهو ممتنع
بالضرورة او الى بعضها دون بعض وانه ترجيح بلا مرجح
وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة فلا بد هناك
من قطبين ساكنين ومن دواير مخصوصة متفاوتة
جدا في الصغر والكبر ترسمها النقط المفروضة
فيما بينهما لحركات مختلفة اختلافا عظيما بالسرعة
والبطؤ مع استوا جميع النقط المفروضة في ذلك
البسيط وصلاحيتها للقطبية والسكون ورسم الداير
الصغيرة والكبيرة للحركة البطيئة والسريعة وانه ترجيح
بلا مرجح وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب ان يكون

نقطتين

ومتى كان كذلك كان قابلا للحركة المستديرة

تلك م

وجوب م

لامر عايد الى محركه وان لم يعلم بعينه ضرورة كون المتحرك
بسيطا وانت تعلم ان هذا مناف لقولهم ان نسبة الفاعل
الى الجميع سواء وعليه مبنى كثير من قواعدهم فكل جزء يمكن
ان ينزل عن وضعه ويصل الى وضع جزء اخر وما ذلك
الا بالحركة ولما امتنعت المستقيمة تعينت المستديرة
ونبين ان عدم وجوب الوضع والمحاذات لطبايع
الاجزاء يستلزم جواز زواله عنها وذلك لايستلزم
جواز الحركة عليها اذ يجوز زواله بحركة غيرها مما
اعتبر الوضع والمحاذات معه سواء كانت الحركة طبيعية
او قسرية واجيب بانا اذا فرضنا سكون الغير ولاحظناه
من حيث انه بسيط وجدنا كل جزء منه يمكن الزوال
عن وضعه فتعين امكان حركته قطعا وبقولنا يجب
ان يكون فيه مبدء ميل مستدير يتحرك به والا لما كان
قابلا للحركة المستديرة لكن التالي كاذب فالمقدم مثله بيان
الشرطية انه لو لم يكن في طبعه المناسب ان يتوالم يكن
طبعه مبدء ميل مستدير اقول في كلامه اضطراب
لانه لو كان الطبع بمعنى الطباع ويتناول ما له
شعور وارادة فلا يلايم قوله فيما بعد الا كان الشيء
مع العايق الطبيعي كهو لامعه وان كان بمعنى الطبيعة

فلا يصح قوله لما تقبل الميل المستدير من خارج من خلوه

اذ اللازم علي تقدير ان يقبل ما ليس طبيعته مبدء ميل مستدير

ميلا من خارج هو تساوي الجسم القليل الميل والذي

لا ميل فيه طبيعيا في السرعة كما ستقف عليه ولا امتناع

في ذلك وايضا لا يصح قوله فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير

اصلا و هو ليس المناسب ان يحمل الطبع علي الطباع و

الصايق كما يكون التطبيعي علي سبيل الندرة مرادفة للطباع

كما صرح بعض به المحققين فيمتنع ان يتحرك علي الاستدارة

وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة و فيه بحث اذ في

لو اريد به ان الحركة المستديرة ممكن ذاتي له فهذا لا ينافي

امتناع حركته علي الاستدارة بواسطة عدم علتها

وهي الميل المستدير وان اريد به ان للفلك استعدادا

تاما للحركة المستديرة و لا يحصل ذلك الاستعداد الا بعد

وجود جميع الشرايط وعدم جميع الموانع فذلك غير

معلوم مما مر وايضا ما ذكره ههنا جار في كل من البسايط

العنصرية اذ لا شبهة في امكان حركته المستديرة

كيف لا وقد ذهبوا الي ان كرة النار متحركة بمتابعة

الفلك فيجب ان يكون فيه مبدء ميل مستدير يتحرك

به ويمكن تقرير الدليل علي وجه يكفي فيه امكان الحركة

وللقائل ان يمنع ذلك فان الطبيعة ايضا يقتضي

ان ص

يحسب

بحسب الذات ولا يجري في العناصر بان يق التحريك القسري
للفلك ممكن وما يقبل تحريكا قسريا فلا بد فيه من مبدأ
ميل طباعي ولما امتنع في الفلك الميل المستقيم
كان ذلك المبدأ مبدأ ميل مستدير وانما قلنا انه لو لم
يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل المستدير
من خارج لانه لا لو تحرك من خارج لتحرك مسافة في
زمان اذ لا يتصور وقوع الحركة في الان ويكون
ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذي ميل طبيعي
يكون ذلك الميل معاوقا لميله القسري لمخالفته اياه
في الجهة وتحرك بمثل تلك القوة القسرية في عين
تلك المسافة والا لكان الشيء اي الحركة مع العايق
اي الميل الطبيعي كهو لا معه هف قيل لا يلزم من فرض
عدم الميل العايق فيه عدم جميع العوايق فيمكن
ان يكون خاليا عن الميل ومقارنا لعايق آخر يقاوم
ذلك العايق الميل الذي في ذي الميل فلا يلزم ان يكون
زمان عديم الميل اقصر من زمان ذي الميل واجيب
بانا نفرض مثل ذلك العايق مع ذي الميل ايضا وذلك الزمان
الاقصر الذي هو زمان عديم المعاوق له نسبة لا محالة
الى الزمان الاطول وليكن نصفه كان يكون زمان

عديم الميل بساعة وزمان ذي الميل بساعتين فاذا فرضنا
ذا ميل اخر ميله اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته
نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الى الزمان
الاطول فيكون نصفه فيتحرك ذو الميل الثاني بتلك
القوة القسرية في مثل زمان عديم الميل مثل مسافته
اي مسافة عديم الميل لان الحركة تزداد سرعتها بقلة
انتقاص القوة الميلية المعاوقة التي في الجسم وينتقص
سرعتها بقدر ازدياد القوة المذكورة لانه لو لم تنقص
شيء من القوة المعاوقة التي في الجسم ولا تزداد السرعة
ان زاد الشيء منها او لا ينتقص السرعة لم يكن القوة
الميلية مانعة عن الحركة القسرية فلما كان الميل الثاني
نصف الميل الاول كان سرعة ذي الميل الثاني
ضعف سرعة ذي الميل الاول فيتحرك ذو الميل الثاني
في نصف زمان ذي الميل الاول وذلك النصف مثل زمان
عديم الميل مسافة ذي الميل الاول وهي مثل مسافة
عديم الميل فظهر ان الجسم القليل الميل والذي لا ميل
فيه متساويان في السرعة وهو محال وقد تقرر الكلام
بعد فرض الاجسام الثلثة المذكورة بوجه آخر بان
يقال فيقطع ذو الميل الثاني مثل مسافة عديم الميل

في زمان

44

القوة الاولى اما لو فرضنا زمان ذي الميل الثاني ... المحرك بقوة قسرية مثل زمان عدم الميل للمحرك بمثل تلك القوة يلزم ان يكون ... الاول مثل مسافة الثاني والقوة الثانية بالعكس

في زمان عديم الميل لان السرعة تزداد وتنتقص
بانتقاص الميل المعاوق وازدياده فكلما كان الميل المعاوق
اقل كان زمان الحركة اقصر لازدياد السرعة وكلما كان
الميل اكثر كان زمان الحركة اطول لانتقاص السرعة فتفاوت
الزمان انما هو بحسب تفاوت الميل المعاوق فلما كان
الميل الثاني نصف الميل الاول كان زمان حركة
ذي الميل الثاني نصف زمان حركة ذي الميل الاول
وهذا ساعتان فذلك ساعة لزمان حركة عديم الميل
وقال ابو البركات وجود الحركة من حيث هي لا يكون
الا في زمان فذلك الزمان الذي يقتضيه ماهيتها
يكون محفوظا في جميع الحركات وما زاد عليه يكون
بحسب المعاوق فيجب ان يشترك الاجسام الثلثة
في ساعة واحدة لاجل اصل الحركة وهي زمان حركة
عديم الميل فيكون ساعة في ذي الميل الاول
بازاء ميله ولما كان ميل ذي الميل الثاني نصف
ذي الميل الاول فيكون نصف ساعة بازاء ميله
فيكون زمانه ساعة ونصفا واجيب عنه بان الزمان
متصل واحد لا انقسام فيه بالفعل وانما ينقسم
بالفرض الى اجزاء هي ازمنة انقسامات لا يتقف

عديم

بدل
بتضود صح

المحقق الطوسي في ... الاشارات ...

عندهم وكذلك الحركة متصلة بانطباقها على المسافة والزمان ولا ينقسم الا الى اجزاء هي حركات كما ان المسافة لا ينقسم الا الى اجزاء منقسمة كل واحد منها مسافة نرمان آية حركت فرضت اذا جزء على اي وجه اريد كان كل جزء منه زمانا وكان ظرفا لجزء من اجزاء تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة في جزء من اجزاء المسافة فهو في نفسه ايضا مسافة فمهية الحركة من حيث هي صالحة لان يقع في اي جزء كان من الاجزاء المفروضة للزمان والمسافة فلا يقتضي الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان ولا من المسافة بل يقتضي مطلقهما ويمكن ان يق ان البديهة تحكم بان الحركة المخصوصة التي توجد في مسافة مخصوصة يقتضي قدرا معينا من الزمان باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك والمسافة المعينة مع قطع النظر عن المعاوق ثم ان الزمان يزداد بسبب المعاوقة فيكون بعض من الزمان بازاء المعاوق وبعض منه بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فيجب اشتراك الاجسام الثلثة فيما كان من الزمان بازاء الحركة باعتبارها المفرض تساوي تلك الاجسام فيها وما زاد عليه يكون بازاء المعاوق وقال الامام لا استحالة في كون الجسم القليل الميل و الذى لا ميل فيه متساويين في السرعة الا انا كان

الميل

للميل القليل عايقا ولم لا يجوز ان يكون بالغا في مراتب
الضعف الي حيث لا يبقى له اثر معاوقة كما ان قطرات
الماء اذا تتالت وكثرت اثرت في نقر الحجر ولا تاثير لقطرة
فيه وهذا انما لزم من فرض تحرك ذلك الجسم الذي
لا ميل فيه اعني فرض الميل الذي نسبته الي الميل
الاول كنسبة زمان عديم الميل الي زمان ذي الميل
الاول وانما لم يتعرض لحركة الجسمين الاخيرين الي خلاف
جهة ميلهما ولاجتماع الامور المذكورة اذ الاول
مشاهد لا يتاتى انكاره واستحالة الثاني مبنية على التنافي
فيما بين الامور المجتمعة وهو منتف ههنا بالضرورة لكن
فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن يمكن ان يقال
نسبة مراتب الميل بحسب الشدة والضعف وان
كانت غير متناهية لكنها عددية ونسبة الزمان
الي الزمان مقدارية وقد بين هنا اقليدس على انه
يجوز ان يكون لمقدار نسبة الي مقدار آخر
لا يوجد تلك النسبة بين النسب العددية فهذا انما
لزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه
اصلا تحركا قسريا فيكون محالا ونقول ايضا ان
الفلك لا يكون في طبعه مبدء ميل مستقيم والا

في القسر ح

قوله فيكون محالا لامتناع ان يكون الممكن مستلزما للمستحيل

كانت الطبيعة الفلكية الواحدة تقتضي الاثرين المتنافيين
هف فيه نظر لانا لانم المنافات بين الميل المستقيم والمستدير
لاجتماعهما في الكرة المدحرجة وما قيل من ان الميل المستقيم
يقتضي توجه الجسم الى جهة والمستدير يقتضي صرفه
عنها ثم اذا المستدير لا يقتضي التوجه لانه يقتضي
الصرف ولئن سلم المنافات فيجوز ان يقتضي الطبيعة
الواحدة اثرين متنافيين باعتبارين متقابلين
في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد وهما يطلقان بالاشتراك
على معنيين على حدوث صورة النوعية وزوال الاخرى
وعلى الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود والمراد منهما
من الاول والخرق والالتيام اي افتراق الاجزاء واقترانها
اما انه لا يقبل الكون والفساد لانه محدد الجهات
ولا شيء من المحدد للجهات يقابل للكون والفساد
اما الصغرى فقد مر تقريرها واما الكبرى فلانه لو قبل
الكون والفساد فللصورة الحادثة حيز طبيعي وللصورة
الفاسدة حيز اخر طبيعي لما بينا ان كل جسم فله حيز
طبيعي هنا لا بد على ان يكون الحيز الطبيعي للصورة
الحادثة غير الحيز الطبيعي للصورة الفاسدة بل هو
موقوف على ان الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان

الا تهيز الشئ ...

الكون والفساد
الكون حصول الصورة في المادة
بعد ان لم تكن حاصلة فيها والفساد
زواله عنها تامه